bilimname XXXVIII, 2019/2, 751-786
Geliş Tarihi: 29.05.2018, Kabul Tarihi: 13.09.2018, Yayın Tarihi: 31.10.2019
doi: http://dx.doi.org/10.28949/bilimname.582915

خُرُوجُ الجُمْلَةِ الحَاليَّةِ عنِ الأَصْلِ/ دراسةٌ نحويّةٌ بلاغيّةٌ

Zekeriya KASAP[a]

الملخّص

تهدفُ هذهِ الدِّراسةُ إلى رصد ما حكمَ عليه معظم النّحويين والبلاغيّين في باب الحالِ الجملةِ بأنّه خروجٌ عنِ الأصل، وذلك انطلاقًا من مصطلح (الأصل)، وما رأوا أنّه (خروجٌ عنِ الأصل) من أنواع الجملة الحالية التي حكموا عليها بذلك أو اكتفوا بتأويلها، وتبيانِ مسلَكِهِمْ في دَرسِه وتحليله، ومَا نتجَ عنْ ذلكَ من أحكامٍ وقضايا ما زالتْ موضعَ تساؤلٍ وخلافٍ لدى العلماء قديمًا وحديثًا. وقدِ انتهجتُ نهجًا وصفيًّا تحليليًّا؛ يتتبّع العدول عن الأصل في الجملة الحاليّة في أبرز أحوالها –عَلَى قَدْرِ المسْتَطَاعِ– تَتَبُّعًا يَكشفُ ما فيها من جوانبَ إبداعيةٍ في النصوص الأدبية، أو إعجازية في القرآن الكريم. وتوقّفتُ عند آراء بعض العلماء الّذين اجتهدوا في تأويل ما خرج عن الأصل، وبيّنت أثر مفهومي المضارعة والمقارنة في ذلك. وانتهيتُ إلى أنّ المقامَ يجبُ أنْ يكونَ الحكم في صحّةٍ أو شذوذِ ما أثبته السّماعُ من ظواهرَ لغويّةٍ خرجت عن الأصل، لا الصّنعة النّحويّة، وإن كان ما جاد به بعض العلماء الأجلاء من آراءٍ واجتهاداتٍ في تأويل ما عُدلَ به عن الأصل في الجملة الحاليّة، له مسوّغاته الفكريّة، وله وجهٌ في العربيّة يعتدّ به، لكن يبقى الفرق كبيرًا بين النهجين، أعني نهج النظر إلى الحدث اللغويّ بما يمليه المقام، ونهج النظر إليه بحسب النّظام النّحويّ الشّائع والمألوف، وهنا يبرز الجانب التطبيقي في إبراز الفروق الدّقيقة بين هذين النهجين. وذلك أنّ النّهجَ الأوّلَ المعنى فيهِ هو الأساسُ والحَكَمُ، أمّا الثاني فيعتمد القاعدةَ وما فيها من اطّراد أساسًا له، ولا يلتفت إلى المعنى في السّياق الّذي يرد فيه.

ويمكن تلخيص أهمّ أفكار البحث المراد مناقشتها في هذا البحث فيما يأتي:

1- اتّخذ بعض العلماء من مصطلح (الأصل) وسيلةً لتحقيق الاطّراد في النظام النّحويّ عبر ردّ أنواع الجملة الحالية التي خرجت عن الأصل إلى أصلها الرّاجح أو الشائع، في حين جعله آخرون مقياسًا أو معيارًا قاسوا بوساطته فرادة بعض أنواع الجملة الحالية التي خرجت عن الأصل، واستطاعوا تحديد الفروق الدلاليّة بينها، وسيناقش الباحث ميزات كل طريقةٍ في الوصول إلى المعنى المراد أو في ضبط القاعدة، وإن يكن على حساب المعنى. ثم سينظر إذا كان مسلك العلماء في سلوك إحدى الطريقتين أخذَ اتجاها عامًا، أو أنه كان هو الغالب، وإذاكانَ في كلّ اتجاهٍ بعضُ العلماء الّذين تفرّدوا برأيٍ خالفوا فيه الجمهور، وكان رأيهم هذا هو الأصوب.

[a] دكتور،جامعة آفيون قوجه تبيه،zkassab@aku.edu.tr

2- سيناقش الباحث اضطراب بعض أحكام النحاة والبلاغيين في تحديد (الأصل) وما خرج عنه، وتأويلهم المفرط لبعض أنواع الجملة الحالية الّتي خرجت عن الأصل؛ باحثًا عن أسبابه ونتائجه. وسيتم التركيز على بعض المفاهيم والمصطلحات التي اختلف العلماء من نحاة وبلاغيين في تحديد دلالتها من نحو مفهوم المضارعة، أعني مضارعة الفعل المضارع لاسم الفاعل في الزمن، وفي الدلالة على الحدث وفاعله، ومضارعة اسم الفاعل للفعل المضارع في العمل. وكذا مفهوم المقارنة، أي مقارنة مضمون الحال لما جُعِلَت قيدًا له في الزمن، وهذا لايكون -عند بعضهم- إلا في اسم الفاعل، وفي الفعل المضارع المشبه لاسم الفاعل، لدلالتهما على الزمن الحاضر المناسب للحال من دون غيره من الأزمنة. وما نتج عن ذلك من مشكلات في التأويل أدَّت لاستبعاد كثيرٍ من الأساليب الفصيحة. وإذا كان التأويل نهجًا أصيلا في الفكر اللغوي عند النحاة والمفسرين والبلاغيين عمومًا، لا يجاريهم فيه أحد، لا سيّما في تأويل القرآن الكريم، كان المقبول منه ما لا يكون على حساب المعنى، وقيمته الفنية، لا سيّما أن بعض هذه التأويلات تتضادّ فيما بينها، على نحو لا يمكن القبول به. من نحو الحذف من دون أن يتطلب المقام ذلك.

3- هل كان كلّ ما جاد به العلماء في درسهم لظواهر خروج الجملة الحاليّة عن الأصل لا علاقة له بالمقام، أو أنّ بعضهم جعل إنتاج الدّلالة في الجملة الحاليّة متعلّقًا بالمقام، وكان لديهم تحليلاتٌ عميقةٌ في الموضع الذي ترد فيه، واستطاعوا المفاضلة بين المعاني المختلفة بحسب تشكيل العبارة، ووصلوا إلى نتائج عظيمة في تحليلاتهم؟ هذا ما ستحاول هذه الدراسة الكشف عنه.

4- يمكن لهذه الدراسة أن تفتح الباب على إعادة النظر في كثير من تأويلات النّحويين الّتي لا تنسجم مع مقتضيات المقام، وذلك في تأويلاتهم للقرآن الكريم والشّعر العربيّ، وغير ذلك من فنون القول المختلفة. وقل مثل ذلك فيما ذهب إليه كثير من البلاغيين والمفسّرين، الذين سلكوا مسلك النّحاة في تأويل النّصوص المختلفة؛ لتطّرد لهم القاعدة، أو بسبب التعصب لجماعة بعينها، كما هو الحال في النّحاة البصريين والكوفيين، فالتّمَذْهُبُ النَّحويُّ سببٌ للانغلاق على ما تقوله كلُّ جماعة، والالتزام بما يقولونه حذو القُذَّةِ بالقُذَّةِ. وتكاد لا تجد من يخرج من العلماء على أقوال جماعته في التفسير والتأويل إلّا ما ندر. وعليه يجب الانفتاح على إعادة قراءة ما أنتجه القدماء من تراثٍ علميٍّ ولغويٍّ خاصّةً، والاستفادة من الشروح والحواشي المختلفة؛ إذ إنّ بعض الشرّاح استطاعوا نقد كثيرٍ من التخريجات اللّغوية المتوارثة، وتقديم تحليلاتٍ فنيّةٍ لغويةٍ على درجةٍ كبيرةٍ من الأهمية، وذاتِ صلةٍ بالمقام الواردة فيه. وعليه أقترحُ على الدارسين إعادة النظر في أحكامهم على هذه الحواشي على أنّها من التراث البالي، من دون أن يقفوا عندها درسًا وتحليلًا، ويعيدوا النظر في هذا الموروث التّحليلي اللّغويّ النّقديّ الذي لا نظيرَ له. وهذا ما ستبيّنه هذه الدّراسة.

الكلمات المفاتيح: اللّغة العربيّة، النّحو، البلاغة، الجملة الحاليّة، الخروج عن الأصل.

✵ ✵ ✵

HÂL CÜMLESİNİN KURAL DIŞI KULLANIMI: NAHİV VE BELAGAT AÇISINDAN BİR DEĞERLENDİRME

Bu çalışma, birçok nahiv ve belagat âliminin “hâl” cümlesi konusunda kural dışı kullanım olduğuna hükmettiği meselelerin incelenmesini hedeflemektedir. Bu da öncelikle kuralın ne olduğunu belirtmekle ve âlimlerin, hâl cümlesi

türlerinden hangilerini kural dışı kullanım olarak nitelediklerini ya da kural dışı olarak tevil ettiklerini, ayrıca onların araştırma ve tahlil metotlarını incelemekle mümkün olacaktır. Bu konu ile ilgili ulaşılan hüküm ve önermeler hem erken dönem hem de geç dönem âlimleri arasında ihtilâflıdır. Çalışmada incelemeci bir metot kullanılmıştır. "Hâl" cümlesinin kural dışı kullanımının en belirgin örnekleri mümkün olduğunca araştırılmış ve bu kullanımın, Kur'ân-ı Kerîm'deki İ'câzî yönleri ile edebî metinlerdeki sanatsal yönlerinin tespit edilmesine uğraşılmıştır. Ancak bazı âlimlerin kural dışı kullanımın teviline dair içtihadlarında tevakkuf edilmiştir. Meselelerin izahında "benzerlik" ve "karşılaştırma" terimlerinin etkisi açıklanmıştır. Çalışmayla aslında konunun, kural dışı olan ancak Arapların kullandığı dil olgularının doğruluğu ya da yanlışlığının tespit edilmesine dayandığı sonucuna ulaşılmıştır.

[Geniş Türkçe Öz, çalışmanın sonunda yer almaktadır.]

✵ ✵ ✵

THE CHANGE IN CURRENT SENTENCE STRUCTURE: A RHETORICAL AND LINGUISTIC STUDY

This study aims at examining the most ımportant linguistic phenomena of sentence change, according to what grammarians and rhetoricians call the terms of "origin" and "off origin" showing their methods in analysis and the resultant problematic issues. The study follows the grammatical problem, it is genesis, directions. And it is final resolution. Many different distortion, excesses and aberrations in the interpretation and analysis of problem, both modern and old, are shown. Given examples from the Quran, poetry and proverbs are substantiated to clarify and point this grammatical change. This study shows how context is to be considered the cannon for what could be considered correct, rather than the grammatical craftsman.

[The Extended Abstract is at the end of the article.]

✵ ✵ ✵

مُقَدِّمَةٌ:

عُنِيَ بعضُ النُّحاةِ والبلاغيّينَ في درْسِهم بتحديد الفروق الدّلاليّة للكلام في وجوهه المختلفة، وأغراضه المتعدِّدة، وتجاوز هؤلاء في إجراءاتهم التّركيزَ على القاعدة وما فيها منِ اِطِّرادٍ أو شذوذٍ، إلى الوقوف على الأغراض والمقامات الّتي تحفّ بالكلام في سياقاته. وكان بابُ الحال مفردًا وجملةً من الأنواع المهمّة الّتي وقفوا عندها، واختلفت فيها آراؤهم، ونتجَ عن ذلك ثراءٌ لغويٌّ ودلاليٌّ وفكريٌّ. ولأنّ الحالَ المفردة تشبهُ الخبر والنّعت والتّمييز في جوانبَ بعينها، انبرى بعضُ العلماء لإظهار الفروق الدّقيقة بينها، وكان الحالُ الجملةُ منها، فمثلَمَا نجدُ أنّ فرقًا بينَ الخبر مفردًا وجملةً، نجد أيضا فرقًا بين الحال مفردًا وجملةً، وقسْ على ذلك في الوصل والفصل والتّقديم والتأخير، وغيرها. وبرزَ في أثناء ذلك مصطلحٌ له أثرٌ

كبيرٌ في تحديد التّصوّر الّذي انطلقوا منه في درْسهم لها، بَلْهَ ما فيها من معانٍ خاصَّةٍ تميّزها، وتجعل منها بنيةً فريدةً، لا يمكن غيرها أن تحلّ مكانها؛ إنّه مصطلح (الأصل)؛ وذلك أنّه كثيرًا ما تردّد في كلامهم: (الأصل في الحال أو الجملة الحاليّة كذا) و (هذا خروج عنِ الأصل). ولأنّ الأصلَ عندهم يختلف بحسب استقراء كلّ واحدٍ منهم لكلام العرب، ولأنهم يتفاضلون فيما بينهم في الفهم والتّحليل، تباينتْ آراؤهم في أحايينَ كثيرةٍ، لكنّهم لم يفوّتوا الغوص في بلاغة المعنى بحسب ما يقتضيه الحال أحياناً، و كانت لهم آراءٌ سديدةٌ في التّفريق بين الأصل وما خرج عنه. وأراد الباحث إلقاء الضّوء على هذه الظّاهرة اللّغوية؛ لأهميّتها في الدّرسين اللّغويّ والبلاغيّ، ولِمَا أثارته من مسائلَ، ونتجَ عنها من قضايا وأحكامٍ، ما زالَ بعضُها محلّ خلافٍ.

تمهيدٌ: دلالةُ مصطلح (الأصل) و (الخروج عنِ الأصل) عند اللّغويّينَ والنّحاة والبلاغيّينَ:

تدور معاني كلمة (الأصل) في المعاجم العربيّة عَلَى أساسِ الشّيءِ[1] وقاعدته[2] وما يستندُ وجودُ ذلكَ الشَّيء إليه.[3] ثمّ أصبح في معناه الاصطلاحيّ يعني ضروبًا مختلفةً منَ الدّلالة والأحكام، ومنها: القانون والقاعدة المنطبقة على الجزئيّات، وعلى الدّليل، وعلى الحقيقة في مقابل المجاز، وعلى الرّاجح بالنسبة إلى المرجوح،[4] وعلى الكثير، وعلى الوضع اللغويّ في مقابل الاستعمال[5]. وعليه، لا يمكن مع هذا التعدّد الدّلاليّ إلّا النظر في السياق الذي ترد فيه الكلمة، فسيبويه–مثلًا– يستعمل (الأصل) بمعنى (حالة الوضع الأوّل للّفظ)، وذلك في معرض حديثه عن التخلّص من التقاء الساكنين بكسر الأوّل عندما يكون لامَ الفعل، فيقول: (فإنْ جئتَ بالألف واللّام وبالألف الخفيفة كسرتَ الأوّل كلّه؛ لأنّه كان في الأصل مجزومًا، لأنّ الفعل إذا كان مجزومًا فحرّك لالتقاء الساكنين كُسِرَ، وذلك قولك: اضربِ الرَّجل واضربِ ابنكَ، فلمّا جاءتِ الألف واللّام والألف الخفيفة ردَدْته إلى أصله، لأنّ أصله أن يكون مسكّنًا على لغة الحجاز).[6] أمّا (الخروجُ على الأصل) فيأتي عنده بمعنى (حالة الوضع الأوّل للّفظ)، وذلك في سياق كلامه على إلقاء ضمّة الياء على ما قبلها في (مخيُوط) و (مبيُوع)، ثمّ كَسْرِ ما قبل الياء قبل حذفها لتسلم الياء، ثم حذف الياء لاجتماع الساكنين، فتقلب واو مفعولٍ ياءً للكسرة الّتي قبلها، فيقول: (وبعضُ العربِ يُخرجه على الأصل، فيقول: مخيُوط ومبيُوعٌ)[7]. فالمراد من مصطلح الخروج على الأصل هنا ضمّ الياء وترك الإعلال، أي حالة الوضع الأوّل للّفظ، إذ إنّه يصير بعد الإعلال

---

[1] أبو الحسين أحمد بن فارس، "أصل"، معجم مقاييس اللّغة، الناشر عبد السلام هارون، (القاهرة: دار الفكر، بلا تاريخ)، 109:1.

[2] أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصبهاني، "أصل"، مفردات ألفاظ القرآن، (دمشق: دار القلم،1992)، 79:1.

[3] أحمد بن محمد الفيومي،"أصل" المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، (بيروت: المكتبة العلمية، بلا تاريخ)، 16:1.

[4] أيّوب بن موسى الكفويّ،"أصل"، الكلّيّات معجم في المطلحات والفروق اللّغويّة، الناشر عدنان درويش – محمّد المصريّ، (بيروت:مؤسّسة الرّسالة، بلا تاريخ)، 124-123:1.

[5] محمّد بن عليّ التّهانويّ، "أصل"، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، الناشر د. علي دحروج، (بيروت: مكتبة لبنان، 1999)، 213:1.

[6] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، الناشر عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988)، 532:3.

[7] سيبويه، الكتاب، 348:4.

(مخِيط)و (مبِيع)، وأبان سيبويه ذلك قبلًا في قوله: (إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً، ولا يتبعوها الضمة فرارًا من الضمة، والواو إلى الياء لشبهها بالألف).[8] ويقول ابن جني في باب القول على الاطراد والشّذوذ: (أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار ... وأمّا مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم، فهو التّفرّق والتفرّد ... هذا أصل هذين الأصلين في اللّغة)،[9] أي هذا أساس هذين الجذرين في اللّغة. أمّا مصطلح (الخروج عن الأصل)، فورد عنده بمعنى العدول عن الأكثر إلى الأقلّ استعمالًا، أو عن العام إلى الخاص؛ وذلك نحو العدول عن استعمال (فعيل) إلى (فُعَال) في باب الصفة، و (فعيل) في هذا الباب هي الأكثر استعمالًا، يقول في ذلك: (ونحوٌ من تكثير اللّفظ لتكثير المعنى العدولُ عن معتادِ حاله. وذلك فُعَال في معنى (فَعيلٍ)، نحو طُوَال، فهو أبلغ معنىً من طويلٍ، وعُراضٍ؛ فإنّه أبلغُ معنىً من عريضٍ. وكذلك خُفاف من خفيفٍ، وقُلال من قليلٍ، وسُراع من سريعٍ. ففُعَال -لَعمري- وإنْ كانت أختَ فعيلٍ في باب الصّفة، فإنّ فعيلًا أخصُّ بالباب من فُعَالٍ، ألا تراه أشدّ انقيادا منه، تقول: جميلٌ، ولا تقول: جُمَال، وتقول: بطيءٌ، ولا تقول: بُطاء ... فلمّا كانت فَعيلٌ هي الباب المطَّرِدُ، وأُريدَتِ المبالغة عُدلتْ إلى فُعَالٍ. فضارعت فُعَالُ بذلك فُعَّالاً، والمعنى الجامع بينهما خروج كلّ واحدٍ منهما عن أصله، أمّا فُعَّال فبالزيادة، وأمّا فُعَال فبالانحراف عن فَعيلٍ).**[10]** وإذا أنعمنا النّظر في دلالة المصطلح عند بعض البلاغيّين وجدنا دلالاتٍ مختلفةً، فمثلًا يستعمل الجرجانيّ (الأصل) بمعنى (الكثير الغالب)، فيقول: (أصلُ الحالِ أنْ يكونَ صفةً، وأصلُ التّمييز أن يكون اسمًا).[11] وأمّا في باب التّقديم والتأخير، فيستعملها بمعنى (القاعدة والقانون)، فيقول: (واعلم أنّا لم نجِدْهُمُ اِعتمدوا فيه شيئًا يجري مجرى الأصل غيرَ العناية والاِهتمام).[12] ويأتي (الأصل)عنده بمعنى (حالة الوضع الأوّل للتّركيب)، فيقول: (وسَورة أيّامٍ حزَزْنَ إلى العظْمِ)[13] الأصلُ فيه لا محالةَ: (حزَزْنَ اللّحمَ إلى العظم).[14] وقد يستعمل مصطلح (الأصل) و (الخروج عنِ الأصل)، كما في كلامه على الحال الجملة الاسميّة، فيقول: (القياس والأصل أنْ لا تجيء جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ حالًا إلاّ مع الواو، وأمّا الّذي جاء من ذلك فسبيلُه سبيلُ الشّيء يخرجُ عن أصله وقياسه والظّاهر فيه بضربٍ من التّأويل، ونوعٍ من التّشبيه)[15]. فالقياس والأصل هنا بمعنىً، والمراد بهما (الكثير الرّاجح)، ومعنى (يخرج عن أصله وقياسه والظّاهر فيه) أي: يخرج عن الكثير الرّاجح فيه. وعرض المغربيّ شيئًا

[8] سيبويه، الكتاب، 348:4.

[9] أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، بلا تاريخ)، 98-97:1. وقد فصّل ابن جني القول في السّماع والقياس والاستعمال في أحوالها المختلفة من اطّراد وشذوذٍ في هذا الموضع.

[10] ابن جني، الخصائص، 3:270.

[11] أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، الناشر د. كاظم بحر المرجان، (العراق: وزارة الثقافة،1982)، 1:676. وهذا الكتاب في النحو، لكنّ المؤلف اشتهر بأنه بلاغيّ، فالمهم استعمال المؤلف للمصطلح.

[12] أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، الناشر محمود شاكر، (القاهرة: مطبعة المدني، 1992)، 107.

[13] هذا شطر بيت للبحتري أوله: (وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تحامُلِ حَادِثٍ)، الجرجاني، دلائل الإعجاز، 171.

[14] الجرجاني، دلائل الإعجاز، 171.

[15] الجرجاني، دلائل الإعجاز، 218.

من هذا التّعدّد الدّلاليّ لمصطلح الأصل عند شرحه لقول القزوينيّ: (أصل الحال المنتقلة)[16]، فقال: (يعني الكثير الرَّاجح فيها، كما يُقال: أصلُ الكلام الحقيقة، أي: الكثير الرّاجح أنْ يكونَ حقيقةً، والمرجوح أنْ يكون مجازًا. ولم يُرَدْ بالأصل القاعدة والدّليل أو غير ذلك ممّا يُرادُ في غير هذا الموضع. والأولى أن يُراد بالأصل[17]: (مقتضى الدّليل) ويُسمّى على هذا مقتضى الدّليل أصلًا، لابتنائه على الأصل الّذي هو الدّليل)[18]. وبيّن الدّسوقيّ أنّ مقصودهم (بالكثير) الشّائع، و (بالرّاجح) الموافق للقواعد والاستعمال[19]. وأمّا (ما خرج عنِ الأصل) وبعضهم يسمّيه (ما جاء على خلاف الأصل) فأدخلوه في باب القليل والنّادر[20]، أو العَارض، أوِ العدول، أو الشّاذ، أو الضّرورة[21]، والكثير منهم أوّله ليتّسق مع الأصل، وآخرون قَبِلوا به ما جاء في فصيح الكلام. والخُلاصة: أنّ مصطلح (الأصل) في دلالاته المختلفة، يمثّل لدى البعض مقياسًا أو معيارًا تقاس بوساطته فرادة الظّواهر اللّغويّة –و منها الجملة الحاليّة– في سياقاتها المتعدّدة، بمقدار ما فيها من عدولٍ أو خروجٍ عن الأصل، وبه يُتَوصَّل إلى إبراز الفروق الدّلاليّة بين الأصل وما خرج عنه، هذا من جانبٍ، وهو وسيلة لتحقيق الاطّراد في النّظام النّحويّ عبر ردّ الظّواهر اللّغويّة الّتي خرجت عن الأصل إلى أصلها الرّاجح أو الشّائع، من جانبٍ آخر. لكنّ الفرقَ كبيرٌ بين النّهجين؛ إذ إنّ الأوّل ينظر إلى الحدث اللّغويّ بما يمليه المقام أو الموقف، أمّا الثّاني فينظر إليه بحسب ما هو مألوفٌ وشائعٌ في النّظام النّحويّ.

العرض: خروج الجملة الحالية عن الأصل:

أشار بعض النّحاة والبلاغيّين إلى عددٍ من المواضع الّتي خرجت فيها الجملة الحاليّة عن الأصل، ويمكن ضبط بابِ ما خرج عندهم عن الأصل في الجملة الحاليّة في الظّواهر اللّغويّة الآتية:

1– التقييد بالحال المفردة وبالحال الجملة:

الأصل في الحال هو المفرد، أمّا الجملة فهي خروجٌ عنِ الأصل؛ لأنّها فرعٌ منه؛ ويرى التّفتازانيّ أنّ السّبب في ذلك (عراقة المفرد في الإعراب، وتطفّل الجملة عليه، لوقوعها في موقعه).[22] والأصالة بهذا المفهوم ذات أصولٍ عامليّةٍ لا دلاليّة، فالجملة الحالية لما حلّتْ محلّ المعمول، أي الاسم المفرد، أُعطيت حكمه في المحلّ على سبيل الفرعيّة، لا الأصليّة،

---

[16] جلال الدّين محمد بن عبد الرّحمن القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، الناشر: د. عبد المنعم خفاجي، (بيروت: دار الجيل، بلا تاريخ)، 142:3.

[17] يقصدُ هنا في هذا الموضع، لا في كلّ موضع.

[18] ابن يعقوب أحمد بن محمّد المغربيّ، مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح، (بيروت: دار الإرشاد الإسلاميّ، بلا تاريخ)، 117:3.

[19] محمّد بن أحمد الدّسوقيّ، حاشية الدسوقيّ على شرح السّعد على تلخيص المفتاح للقزويني، (بيروت: دار الإرشاد الإسلاميّ، بلا تاريخ)، 3 :117-124.

[20] فخر الدّين محمد بن عمر، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، الناشر نصر الله حاج مفتي أوغلو، (بيروت: دار صادر، 2004)، 206.

[21] القزويني، الإيضاح 147:3؛ والدّسوقي، حاشية الدسوقي، 134:3.

[22] سعد الدّين مسعود بن عمر التفتازانيّ، المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، الناشر د. عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلميّة، 2013)، 468.

وغنيّ عن التأكيد أنّ الأصالة العامليّة غير ذات شأنٍ في الدلالة. وعلَّل الرّضيّ جوازَ كون الحال جملةً، فقال: (مضمونُ الحالِ قيدُ عاملها، ويصحّ أن يكون القيدُ مضمونَ الجملة، كما يكونُ مضمون المفرد).[23] وأمّا العلّة التي لأجلها أُدخِلتِ الحالُ في حيّز الإثبات فلأنّها (زيادةٌ في الخبر، فإذا قلتَ: (جاء زيد راكبًا) فقد خبّرتَ عن مجيئه، وزدتَ في الكلام خبرًا بركوبه، فعلمتَ بهذا أنّ الحالَ زيادةُ فائدةٍ).[24] ولذا جعلها عبد القاهر خبرًا في الحقيقة، من حيث إنّك تثبتُ بها المعنى لذي الحال، كما تثبتُ بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، فيقول: (ألا تُراكَ قد أثبتّ (الرّكوب لزيدٍ) في قولك: جاء زيدٌ راكبًا؟)[25]. ويظهر ممّا عرضه ابن السرّاج في الفرق بين الخبر والحال، أنّ القصد هو الحَكَمُ في جعل موضع الكلمة يكون حالًا أو خبرًا، فإذا قلنا: (زيدٌ في الدّار قائمًا فننصبُ (قائمًا) بمعنى الفعل الّذي وقع في الدّار؛ لأنّ المعنى: استقرّ زيدٌ في الدّار، فإنْ جعلتَ (في الدّار) للقيام، ولم تجعلْه لزيدٍ قلتَ: (زيدٌ في الدّار قائمٌ)؛ لأنّك إنّما أردتَ: زيدٌ قائمٌ في الدّار، فجعلتَ (قائمًا) خبرًا عن (زيدٍ). وجعلتَ (في الدّار) ظرفًا لقائمٍ)[26]. وحكم الجملة كالمفرد، أي لابد أن يكون القصد إليها في المقام الذي ترد فيه، وإلا يكون استعمالها لغوًا؛ ولأنّها تؤوّل بالمفرد، أو قريبًا منه في الغالب، يقول الدّسوقي: (الأصل والغالب في الجملة الّتي لها محلّ من الإعراب أن تكون واقعةً في موضع المفرد؛ وإنّما قلنا: الأصل ذلك؛ لأنّ الجملة المخبَر بها عن ضمير الشّأن لها محلّ من الإعراب، وليست في محلّ مفردٍ)[27]. وعليه، فقد رأى بعض من النّحاة والبلاغيّين أنّه يجوز أنْ تقيمَ اسم الفاعل مقامَ الفعل المضارع خاصّةً[28]، أي تؤوّل الفعل المضارع الذي هو فرع باسم الفاعل الذي هو أصل، إذا كان في معناه، وكنت إنّما تريد به الحال المصاحبة للفعل، فتقول: (جاءني زيدٌ يضحكُ) أي: ضاحكًا[29]. وذهبَ السُّبكيّ إلى أنّ كلّ جملةٍ حاليّةٍ لابدّ أن ينحلّ منها مفردٌ، لكنّه يقرُبُ أو يبعدُ، أي بحسب سهولة التّأويل أو صعوبته، فليس كلُّ تأويلٍ ممكنًا، ومنْ ثَمّ جعلَ تأويلَ بعضِهم لقولِ العرب: (كلّمته فوهُ إلى فِيّ)[30]بـ (مشافهةً) من قبيلِ أنّهُ (لماكثُر استعمالُها حتّى عُلمَ منه معنى المشافهةِ، مِنْ غيرِ نظرٍ إلى التّفصيل، حتّى يَفْهمَ ذلك مَنْ لا تَحْضُرُ بِبَالِهِ مفرداتُها،

[23] رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الأستراباذيّ، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، الناشر د. حسن حفظي، (السعودية: وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام، 1996)، 2:673.

[24] أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ، المسائل المنثورة، الناشر مصطفى الحدري، (دمشق: مجمع اللغة العربيّة 1986)، 30.

[25] الجرجاني، دلائل الإعجاز، 173.

[26] أبو بكر محمد بن السّرّاج، الأصول في النّحو، الناشر عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرّسالة، 1996)، 1:216.

[27] الدّسوقيّ، حاشية الدسوقي، 3:7

[28] وهذا الرأيّ مبنيّ على أصول عامليّة ترى أنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنيةً، وإنّما أعرب الفعل المضارع لمضارعته الاسم، فسيبويه مثلًا يرى أنّ الرفع والجر والنّصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين...وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبد الله لَيفعلُ، فيوافق قولك: لَفاعلٌ، حتّى كأنّك قلتَ: إنّ زيدًا لَفَاعلٌ فيما تريد من المعنى. سيبويه، الكتاب، 1 :13-14. والدسوقي، حاشية الدسوقي، 3:133.

[29] ابن السرّاج، الأصول، 1:216 .

[30] سيبويه، الكتاب، 1:391.

صارتْ كالمفرد)[31]. ويشرح المغربي رأي القائلين بتأويل الفعل المضارع باسم الفاعل ونحوه، فيرى أنه إذا جاز لنا قياسُ ما هو فرعٌ (الجملة)، على ما هو أصلٌ (المفرد)، أو قياسُ الشِّبْهِ على شِبْهِهِ، فالفعل المضارعُ هو الأَوْلى بالمقارنة مع المفرد (اسم الفاعل) من دون غيره؛ لشدّة شَبَهِهَ به لفظًا، في عدد الحروف والحركات والسّكنات، ومعنىً؛ إذ إنّ كلًا منهما يصحّ أن يُستعمل مكان الآخر مضيًّا، وحالًا، واستقبالًا[32]. وغرضهم من ذلك– والله أعلم– بيان سهولة تأويل الفعل المضارع الواقع حالًا بالمفرد (اسم الفاعل)، لا أنّها في معناه. والسؤال إذن ماجدوى تأويلهم الفعل المضارع بالاسم المفرد (اسم الفاعل) ماداموا يدركون أن المعنى مختلفٌ؟ يبدو الغرض التعليمي واضحًا في مثل هذا التأويل، ويضاف إليه مضارعة الفعل المضارع لاسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله وزمنه، وكذا مضارعة اسم الفاعل للفعل المضارع في العمل، ويوضح سيبويه هذه العلاقة بينهما في نحو قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً. فيرى أنّ معناه وعملُه مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً غداً[33]. وعليه، فيجب التمييز بين مضارعة الفعل المضارع لاسم الفاعل، ومضارعة اسم الفاعل للفعل المضارع، وهي ذات أصول عامليّة[34] في جانب منها، وبين دلالة كلّ واحدٍ منهما في السياق الذي يرد فيه بحسب القرائن المقاميّة، وهي دلالة لغويّة. والحقّ أنّ هذه المقارنة بين الحال الاسم المفرد، والفعل المضارع الواقع حالًا، لاجدوى منها عندهم، إلّا لأجل منع اقتران الفعل المضارع بالواو، كما سنرى في موضعه. وذلك أنّ مشابهة المضارع للحال المفردة في التجدد والمقارنة، لا يخصّان المضارع وحده، بل (هما لازمان لكلّ جملةٍ هي حال؛ لأنّ الحال المفردة لا يلزمها ذلك لكونها مفردةً، بل إفرادها من حيث الوضع يقتضي خلافَ ذلك، لأنّ المفرد اسم، والاسم يدلّ على الثبوت[35]، وإنّما لزمها ذلك لكونها حالًا، وهذا وصفٌ لا يفارقُ الجملةَ الحاليّةَ أبدًا، أمّا المقارنة فلأن كلّ حالٍ يستحيل ألّا تكون مقارَنةً)[36]. وبيان ذلك أن قولنا: (جاء زيد راكبًا أو جاء زيدٌ ركب أو جاء زيدٌ يركب أو جاء زيدٌ سيركب أو جاء زيدٌ هو راكبٌ) لا فرق بينها في دلالتها على حصول صفةٍ غير ثابتةٍ هي (صفة الرّكوب) فهي صفةٌ متجدّدةٌ، وليستْ دائمةً لصاحبها، لوقوعها حالًا، والحالُ يجب أن تكونَ متجدّدةً، وفي مقارنة معنى هذه الصفة زمانيًا لمضمون الفعل الّذي جُعِلَتْ قيدًا له في فاعلٍ أو مفعولٍ، سواءٌ أكان الحالُ اسمًا مفردًا أم فعلًا، فإذا كان زمانُ العامل في الحال تارةً يكون ماضيًا وتارةً يكون حاليًّا، وتارةً يكون استقباليًّا، كان أعمّ من زمانِ التّكَلُّم، الذي يدلّ عليه الفعل المضارع الواقع حالًا، وحينئذٍ فلا يكونُ للمضارعة دخولٌ في إفادةِ المقارنة المرادة هنا، فكون المضارع للحال، إنْ أريدَ لوقوعهِ حالًا، فكلُّ حالٍ كذلكَ، وإنْ أريدَ لكونهِ مضارعًا فقط،

[31] بهاء الدّين السّبكي أحمد بن علي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، الناشرد. عبد الحميد هنداوي، (بيروت: المكتبة العصريّة، بيروت، بلا تاريخ)، 1:568.

[32] الدسوقي، حاشية الدسوقي، 3:133.

[33] سيبويه، الكتاب، 1:164.

[34] يعيش بن علب بن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، الناشر إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، 4:102

[35] المراد في أصل الوضع، و هذا ما وجدته عند الجرجاني وأبي حيان والسمين الحلبي والطاهر ابن عاشور والسامرائي، وغيرهم كثير. في حين يرى آخرون أنّ اسم الفاعل يدلّ على الحدوث: ينظرالصفحة 12 من هذا البحث.

[36] السبكي، عوس الأفراح، 1:558.

فذلك إنْ سَلِمَ فبالوضع، لا لكونهِ أُلحِقَ بالحال المفردة[37]. وانطلاقًا ممّا سبق، يمكن الاستئناس بكلام الجرجانيّ على الفعل والاسم، وأنّ (موضوعَ الاسم على أنْ يُثبَتَ به المعنى للشّيء من غير أنْ يقتضيَ تجدّده شيئًا بعدَ شيءٍ. وأمّا الفعل فموضوعه على أنّه يقتضي تجدّد المعنى المثبَت به شيئًا بعدَ شيءٍ)[38]. وذلك بحسب القرائن المقاميّة، ومثال ذلك قولُ الشّاعر:

أَوَ كلّما وَرَدَتْ عُكَاظَ قبيلةٌ　بَعثُوا إليَّ عَرِيفَهُم يَتَوَسَّمُ[39]

الفعل (يتوسَّم) وقعَ حالًا من المفعول به (عريفهم)، والعامل في الحال هو الفعل (بعثوا)، والأصل: بعثوا إليّ عريفهم متوسّمًا، أي: في هذه الحال، والقرينةُ التي جعلتِ النّظم يطلبُ الفعلَ المضارع من دونِ الاسم حاليّةٌ، تتوافق مع حركة النّفس في انفعالها؛ للتّحقُّقِ والتّثبُّتِ، وتزدادُ مرّةً فمرّةً مع كلّ حركةِ تصفّحٍ وتفرّسٍ للوجوه، هذا من جهةٍ، وإذا ما علمنا أنّ المقامَ هنا فخرٌ واعتزازٌ بشجاعةِ الشّاعر، كان الفعل المضارع هو الأنسبَ لتأكيد ذلك من جهةٍ ثانيةٍ، فكأنّه يريد أنْ يقولَ لذلك الذي يريد قتله: إنّ فعلكَ المتكرّرَ هذا لا طائلَ وراءهُ، ولن يخيفني، فتصفَّحوني كيفما تريدونَ أيّها القومُ؛ ممّا نجده في البيت الآتي:

فَتَوَسَّمُونِي إِنَّنِي أَنَا ذَاكُمُ　شَاكٍ سِلاَحي فِي الحَوادثِ مُعْلِمُ[40]

ولو حصل ذلك بالاسم لم يتحقّقْ هذا الغرضُ؛ لأنّه يكون قد أثبت صفةَ التوسّمِ لِلْعَرِيفِ من غير أن يفيد فعلًا يُفْعَلُ؛ ممّا يتطلّبه المقام. ومثله قوله تعالى: (اصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ (17) إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ (18) وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ (19)- سورة ص- حيث وقع الفعل (يُسَبِّحْنَ) حالًا من المفعول به (الجبال) وكذا وقع الاسم (محشورةً) حالًا من المفعول به (الطَّير) والعامل في الحالين الفعل (سخَّرنا)، أي سخّرنا الجبال والطير في هذه الحال، وهي حال ممتدة من الزمان الماضي إلى الحال الآن، وفي هذا يتشابه الفعل (يسبّحن) والاسم (محشورةً)، وفي تقييدهما بالفعل (سخّرنا)، لكنّهما يفترقان من جهة أنّ فعل التسبيح يتجدّد فيه الحدث آنًا بعد آنٍ، أمّا اسم المفعول (محشورة) فدلالته ثابتةٌ، ليس فيها فعلٌ يُفْعَلُ، وإذا ما علمنا أنّ الجبال يسبّحن معَ تسبيح داود، وأنّ هذا الفعل يحصل في الأوقات المختلفة (العشي والإشراق)، ولا يكون دائمًا، وأنّ حصولَه منَ الجبال في الأوقات المختلفة أعجبُ في التّأكيد على قدرة الله في طواعية الجماد له، وتشخيصها كائنًا حيًّا يتكلّم، وكأنّنا نسمع أصوات ابتهالاتها المختلفة إلى الله من وقتٍ إلى آخرَ، أدركنا مناسبة الفعل (يسبّحن) للمقام، وكذا الاسم (محشورة) جاء بهذه الصيغة؛ لأنّها الأنسبُ للمقام في الدّلالة على الثبات الدّالّ على قدرة الله الحاشر لها، على ما فيها من خفّةٍ وكثرةٍ

---

[37] السبكي، عروس الأفراح، 558:1؛ والمغربي، مواهب الفتّاح، 132:3؛ والدسوقي، حاشية الدسوقي،132:3.

[38] الجرجاني، دلائل الإعجاز، 174 .

[39] الشّعر لطريف بن تميم العنبريّ. انظر أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، الأصمعيّات، الناشر أحمد محمد شاكر – عبد السّلام هارون، (مصر: دار المعارف، 1993)، 127. والرّواية فيه (رسولهم يتوسّمُ).

[40] الأصمعي، الأصمعيات، 128.

وتعدّدٍ في أجناسها، وذلك أنّ الأصل في الحشر أن يكونَ من الله دُفعةً واحدةً، وليس في الأوقات المختلفة كحال التّسبيح من الجبال وداود؛ لأنّ ذلك أدلّ على قدرته تعالى. ويظهر أنّ الحاليّة في جملة (يسبّحن) أقوى من الاستئناف، لأنّ في الحاليّة تعليقًا لفعل التّسخير بالتّسبيح، أي سخرناها في هذه الحال، ولمناسبة الحال بعدها (محشورةً)، وبالاستئناف يفوتُ ذلك؛ إذ تكون جملة (يسبِّحن) بيانًا لجملة (سخّرنا)[41]. والخلاصة: أنّ الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل في كونه قيدًا لعامله، لذا جاز تنزيله منزلة المفرد، فإذا قلت: (جاء زيدٌ يركب) كان في تقدير: (جاء زيدٌ راكبًا)، فالمثبت هو المجيء في حال الرّكوب، لا مجيءٌ مقيّدٌ بإثباتٍ مستأنَفٍ للرّكوب، كما هو مقتضى أصلِ الجملة الحاليّة، فلا يُستأنف لها إثباتٌ زائدٌ على إثبات العامل، بل تُضاف إليه كما في المفردة[42]. أمّا العدول إلى الفعل المضارع، فيكون لتعلّق الغرضِ بمُفاده، كأنْ يكون المقامُ مقامَ فخرٍ مثلًا، فيُعدل إليه؛ لأنّه (أقوى في الدّلالة على ثبوته)[43]. ولايخفى أهمية القرائنِ المقاميّة في تعيين كلّ هذه الدّلالات، فقول بعضهم: إن الاسم يفيد الثبوت، وإنّ الفعل يفيد التّجددَ[44]، فالمرادُ بهما في أصل الوضعِ، والمقصودُ عندهم بالثبوت والتجدّدِ: الحصولُ[45]، ما دامتِ القرائن المقاميّة غيرَ موجودةٍ. ويضاف إلى ذلك أن ماذهب إليه الجرجاني من دلالة الاسم على الثبوت، وتابعه فيه معظم البلاغيين ومنهم الزمخشري[46]وأبو حيان من النحويين، لم يوافق عليه عدد من النحويين القدماء والمحدثين[47]، فذهبوا إلى أن اسم الفاعل يدل على الحدوث؛ لذا لابد من اعتماد القرائن والمقام في دلالة كل من الفعل المضارع واسم الفاعل وتجنّب إطلاق الأحكام، وأعتقد أنّ المشكلة يمكن حلّها انطلاقًا من تحديد الدلالة الأصلية لاسم الفاعل والفعل المضارع وما قد يخرج عنها[48]. وليس من المقبول القول: إنّ الدلالة فيهما واحدةٌ، وإن جاز تأويل الفعل المضارع باسم الفاعل، ولو تتبعنا بعض الأمثلة في القرآن الكريم لوجدنا دقة استعمال كلّ واحد منهما في موضعه، فمثلا في قوله تعالى:{وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ (18) أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى

---

[41] أحمد بن يوسف السّمين الحلبي، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، الناشر د. أحمد الخرّاط، (دمشق: دار القلم، بلا تاريخ)، 185:8؛ إبراهيم بن عمر البقاعي، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، بلا تاريخ)، 351:16.

[42] الدّسوقي، حاشية الدسوقي، 152:3. ولأجل ذلك منع معظم النّحويين والبلاغيّين اقتران هذه الجملة بالواو، وقدّروا ما جاء من شواهد في فصيح الكلام على أنّها جملةٌ اسميّةٌ لا فعليّة، أو أنّها جملة فعليّة ماضويّة جاءت بصيغة المضارع على سبيل الحكاية؛ وهذا سيأتي بيانه في موضعه من هذا البحث إن شاء الله.

[43] المغربي، مواهب الفتاح، 153:3 .

[44] : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السّكّاكيّ، مفتاح العلوم، الناشر نعيم زرزور، (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1987)، 207.

[45] السبكي، عروس الأفراح، 1 :319–355؛ و الدسوقي، حاشية الدسوقي، 22:2؛ وأحمد بن إبراهيم الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، الناشر د. يوسف الصميلي، (بيروت: المكتبة العصرية، بلا تاريخ)، 66؛ وعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، (دمشق: دار القلم، 1994)، 213:1.

[46] محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشريّ، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1420)، 78:4؛ وأبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، الناشر صدقي جميل، (بيروت: دار الفكر، 1420)، 145:9.

[47] جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الناشر يوسف البقاعي، (بيروت: دار الفكر، بلا تاريخ)، 181:3؛ عباس حسن، النحو الوافي، (مصر: دار المعارف)، 239:3.

[48] محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984)، 8 :146–155.

الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ (19)}-الملك- ثلاث أحوال تتوالى أولها الظرف فوقهم وثانيها اسم الفاعل صافات، وثالثها الفعل المضارع يقبضن، وصاحب الحال واحد الطير، وقد جيء بالظرف أولًا؛ لأنّه جعل الرؤية متجهةً إليه، أو لكون بسط الجناح في الأعلى، فالطير فوقهم، أو باسطة أجنحتها فوقهم، ثم لماكان الصفّ أكثر أحوال الطير، ناسبه اسم الفاعل صافات الدّال على الثبات، وهو ثبات لايتصف بالديمومة، لكنّه بالنظر إلى كثرته، وبالقياس إلى وصفٍ آخر أقلّ منه، عُدّ وصفًا يدلّ على الثبات، وأمّا الفعل المضارع يقبضن الدّال على التّجدد فقد جيء به؛ لأنّ فعلَ القبض من الطير طارئٌ على البسط، فقدّم ما هو أصلٌ أو كثيرٌ على ما هو فرعٌ أو قليلٌ، على معنى أنّهنّ صافاتٌ ويكون القبض منهنّ تارةً[49]. وقد يُقال: إنّ الغرض من المضارع يقبضن هو استحضار تلك الحال العجيبة، لكون العامل في الحال (أولم يروا) ماضيًا، أي ألم يروا إلى الطير في هذه الأحوال، وهذا لا ينفي صفة التجدد عن الفعل المضارع[50]، ولا يجعل هذه الأحوال خاصةً بالزمن الماضي، فهي أوصاف للطير تكون في الماضي والحاضر والمستقبل. وهذا يعني أنّ زمن المضارع واسم الفاعل يُحدَّدان بحسب السّياق الذي يَردان فيه، وليس يجب أن يكون زمنهما هو الزمن الحالي أو زمن التّكلّم. والقول بأن الفعل المضارع يقبضن في تأويل قابضاتٍ؛ لذا جاز عطفه عليه، على أساس أنّ صافات حال، وأصل الحال أن يكون اسمًا، فيقبضن مؤول بقابضات[51]، أو على تأويل صافاتٍ بـ (يصففن) ليناسب يقبضن[52]، ليس بشيءٍ، إلا من جهة شدّة ارتباط الحال بعاملها.

2- التقييد بالجملة الحاليّة بواوٍ وبلا واوٍ:

إذاكانتِ الحالُ المفردةُ لا تدخلها الواو، مثلُها مثلُ الخبر والنّعت، فالجملةُ ليستْ كذلك؛ لأنّها مستقلّةٌ بالإفادة، فالأصل فيها أنّها تحتاج إلى ما يربطها بصاحبها، وكلّ واحدٍ من الضمير والواو صالحٌ للرّبط، وإنْ كانَ الأصلُ الضميرَ، بدليل الاقتصار عليه في جملة الخبر والصِّلة والصّفة[53]، وأمّا الجملة الحاليّة، فلأنّها زيادةٌ في الخبر، ولكونِ ما قبلها يتمّ من دونها، فقدِ احتاجتْ إلى فضلِ ربطٍ[54]، فكانتِ الواو لمزيدِ الرّبط[55]، أيْ لمزيد تأكيدِ ارتباط الجملة الثّانية بالأولى، وهذا

---

[49] الزمخشري، الكشاف، 581:4؛ أبو حيان، البحر المحيط، 156:3؛ والسمين الحلبي، الدّرّ المصون، 198:3.

[50] ابن عاشور، 39:29.

[51] بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الناشر عبد الرحمن علي سليمان، (بيروت: دار الفكر العربي، 2008)، 1034:2. وابن مالك، 356:3.

[52] ينظر تعليق السمين الحلبي في كتابه الدر المصون على تأويل أبي البقاء العكبري اسم الفاعل صافات بالفعل يصففن، حيث يقول: (لا حاجة إلى تقديره يصففن ويقبضن؛ لأن الموضع للاسم فلا تؤوله بالفعل)، 390:10. وأقول أيضا من باب قياس الشبيه على شبيهه: إذاكان الموضعُ للفعل فلا تؤوّله بالاسم.

[53] القزويني، الإيضاح، 143:3.

[54] ينظر الرّضي، شرح الكافية، 673:2.

[55] عصام الدّين إبراهيم بن محمد بن عربشاه، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، الناشر د. عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلميّة، 2001)، 25:2.

تعليلٌ منطقيّ، ولاسيّما أنّ الواو تدلّ في أصل وضعها عليه[56]. لكنْ هل من معنىً آخر للواو في الجملة الحاليّة غير الرّبط؟

معاني الواو الحاليّة:

ذهب أبو عليٍّ الفارسيّ إلى أنّ الواوَ معناها الجمعُ، ومعنى الجمعِ في الواو أعمُّ من معنى العطف؛ إذ إنّ الفرق بين الواو العاطفة والواو الجامعة: أنّ العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها، نحو: أتاني زيد وعمرٌو، والجامعة لا يُفعَل بها ذلك، ولهذا المعنى الّذي فيه من الاجتماع والمصاحبة، وقعت الجمل بعدهُ موقع الحال، ولو وقعَ غيرُ الواو من حروف العطف هذا الموقعَ لم يجزْ؛ لأنّ هذا المعنى غيرُ موجودٍ إلّا في الواو[57]. ويمكنُ أنْ نفرّقَ بين الجملة الحاليّة والمعطوفة من خلال هذا المثال الذي ذكره ابن الأنباري: (لم أضربْ عبدَ الله ولمْ يضربْني زيدٌ)[58]، فهذا يحتمل معنيينِ: النّفيَ على أنّه ما كانَ ذا وما كانَ ذا، والإثباتَ على أنّه كان هذا حين كان ذاك، فالأوّلُ على أنّ الواوَ عاطفةٌ، يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، والثاني على أنّها حاليّةٌ، أفادتِ الجمعَ بين الجملة الثانية (لم يضربْني زيد)، وعاملِها في الجملة الأولى (لم أضربْ عبد الله)، والتقدير: لم أضربْ عبد الله حالَ عدمِ ضربِ زيدٍ لي. وقد فسّر ابن الأنباريّ الواوَ بـ (حتّى) وبـ (لما)، فقال: (لم أضرب عبد الله حتّى ضربني زيدٌ، فوقعَ ضربي بعبد الله لما ضربني زيدٌ)[59]، من باب تعليق الثّانية بالأولى في الحدث والزمن؛ لأنّ الأولى مسبَّبَةٌ منها. وعليه يكون اختيارُ العطف أو الحاليّة بحسبِ الغرض, فممّا لا تكونُ الواوُ فيه إلّا للحال؛ لأنّ الغرض يفوتُ بالعطف قولُ الفرزدق:

بِأَيدِي رجالٍ لمْ يَشِيمُوا سُيوفَهُم وَلَمْ تَكثُرِ القتلى بِهَا يَومَ سُلَّتِ[60]

ذلك أنّ العطف يقتضي النّفيَ، أي أنّهم لم يشيموا سيوفَهم، ولم تكثرِ القتلى، وهذا يقلبُ المدحَ ذمّا[61]، والحاليّة تقتضي الإثباتَ، أيْ شاموا سيوفهم وكثرتِ القتلى، فالأولى مسبّبةٌ من الثانية، والثانية سببٌ للأولى، أي انتفت إعادتهم السّيوف إلى الأغماد في حال عدم كثرة القتلى. وهذا يعني أنّهم شاموها إذ كثرتِ القتلى أو حتّى كثرتِ القتلى أو وقدْ كثرتِ القتلى، أو بعدَ أنْ كثرتِ القتلى[62]؛ فهم يفسّرون (الواو) بظرفٍ أو بأداةٍ تقيّد ما قبلها بما بعدها، ولا يريدونَ أنّها

---

[56] ابن عربشاه، الأطول، 25:2.

[57] أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، الناشر د. عوض بن حمد القوزي، (السعودية: مطبعة الأمانة 1990)، 172:1؛ 244:4.

[58] أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، الأضداد، الناشر محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت: المكتبة العصرية، 1987)، 259.

[59] ابن الأنباري، الأضداد، 259.

[60] عبد الله إسماعيل الصّاوي، شرح ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، (مصر: مطبعة الصّادي، 1936)، 139:1. والظاهر أنّ يَشِيمُوا هنا بمعنى: يُغمِدُوا.

[61] جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الناشر د. عبد اللطيف محمد الخطيب، (الكويت:2000)، 399:4.

[62] أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المعاني الكبير في أبيات المعاني، الناشر د. سالم الكرنكوي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، (الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، 1949)، 1081:2؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،

بمعنى أحدِهما[63]. وكان سيبويهِ من السّابقينَ إلى مثل ذلك التّأويل للواو الحاليّة؛ إذ نجده يتكلّم على معنى الواو في قوله تعالى: (يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ قد أهمّتْهُم أنفسُهم)_آل عمران154_ فيقولُ: (فإنّما وجَّهُوهُ على أنَّه يغشى طائفةً منكم، وطائفةٌ في هذه الحال، كأنّه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحال، فإنّما جعله وقتًا، ولم يردْ أنْ يجعلها واوَ العطف، وإنّما هي واو الابتداء)[64]. فهو هنا يشبّهها بـ (إذ) في تقييدها لما قبلها، لا أنَّها بمعنى وقتٍ، وما تأويلُها بـ (وقت) إلّا لأجلِ التّقييد المذكور، وفي أنّه لايأتي بعدها إلّا جملةٌ كأنّك تستأنفُ بها معنىً؛ ممّا جعله يسمّيها واوَ الابتداء أيضًا. وذلك أنّ الجملة بعدها غيرُ داخلةٍ في إعراب الاسم الذي قبلها، فلا صاحبَ حالٍ تكونُ منه، ولا عائدٌ، فيُستغنى بالواوِ عن ذلك[65]. وقدِ انسربَ هذانِ المعنيان للواو_أعني معنى الوقت ومعنى الابتداء_ إلى كثيرٍ من العلماء، إذ نجد ابن السرّاج يسمّيها في موضع من كتابه بـ (واوالوقت)[66], وقال الأصفهاني: (واو الحال، وتسمى: واو القطع وواو الاستئناف وواو الابتداء وواو (إذ) كذا كان يمثّلها سيبويه)**[67]**. وذهب من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي إلى أنّ واوَ الحال تفيد الوقتَ كثيرًا[68]. والتَّحقيق يقتضي أنْ نسمِّيَها واوَ الحال؛ لئلَّا تلتبسَ بغيرها، ولِمَا فيها من عمومٍ يستوعب المعاني السَّابقة جميعَها، ولأن الوقت ملازم للحال عمومًا، سواء اقترنت بالواو أم لم تقترن؛ إذ لا بدّ من مقارنة الحال في الزمن لما جعلت قيدًا له. فقولُنا: (جاء زيدٌ ضاحكًا) في معنى: جاء زيدٌ في حالِ ضحكِهِ، وعلى حالِ ضحكه، وكذا (جاء زيد والشمس طالعة) أي في حال طلوع الشمس، أو على حال طلوع الشمس، فاستعمال لفظ (في) و (على) يؤنس بالوقت والظرفية[69]، ولا يعني أن الواو معناها الوقت، لأنّ الحرف لا يرادفُ الاسمَ[70]. وقد يكون التقدير بغير حرفٍ، فيقال في المثال السابق: جاء زيد طالعةً الشمس عند مجيئه أو وقت مجيئه، أو جاء زيد مجامعًا طلوع الشمس. وكل هذه التأويلات إنما هي لتحقيق المقارنة المذكورة سابقًا، والتي هي ملازمة لكل حال، والدليل أننا لو قلنا: (جاء زيد الشمس طالعة)، من دون الواو، فتكون أيضًا في التقدير نفسه، كما سنرى في الفقرة الآتية، وإن اختلف المعنى.

الناشر عبد الجليل شلبي، (بيروت: عالم الكتب، 1988)، 4:78؛ ابن الأنباري،259، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، شرح ديوان المتنبي، 58.

[63] ابن هشام، مغني اللبيب، 4:378.

[64] سيبويه، الكتاب، 1:90.

[65] ينظر في ذلك: أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، الحجّة للقرّاء السّبعة، الناشر بدر الدّين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودقَّقه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، (دمشق: دار المأمون للتراث، 1993)، 1:156. وقد أشار ابن خالويه الحسين بن أحمد بن خالويه إلى دلالة الاستئناف في الواو في كتابه: الحجّة في القراءات السّبع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، (بيروت: دار الشروق، 1401)، 286.

[66] ابن السراج، الأصول، 1:256.

[67] أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، إعراب القرآن، الناشر فائزة بنت عمر المؤيد، (الرّياض:1995)،32.

[68] فاضل صالح السامرائي، معاني النّحو، (الأردن: دار الفكر، 2000)، 2:301.

[69] أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، الناشر د.حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم، 1985)، 2 :644.

[70] ابن هشام، مغني اللبيب، 4:378.

3- خروج الجملة الاسمية الحالية عن الأصل:

جعل سيبويهِ إنتاج الدَّلالة في الجملة الاسميّة الحاليّة يجري على ما يقتضيه المقامُ، فقال: (وبعضُ العرب يقول: كلّمتُه فُوهُ إلى فِيّ، كأنَّه يقول: كلّمتُه وفُوهُ إلى فِيّ، أى كلّمتُه وهذه حالهُ. فالرفعُ على قوله كلّمتُه وهذه حالهُ، والنصبُ على قوله: كلّمتُه فى هذهِ الحال، فانتَصبَ لأنَّه حالٌ وقعَ فيه الفعلُ. وأمّا بايعته يدًا بيدٍ، فليسَ فيه إلا النصبُ، لأنَّه لا يَحسن أن تقول: بايعته ويدٌ بيدٍ، ولم يردْ أنْ يُخبرَ أنَّه بايَعه ويدُه فى يده، ولكنَّه أراد أن يقولَ: بايعتُه بالتّعجيل، ولا يبالِي أقَريباً كان أم بعيدًا. وإذا قال: كلّمتُه فُوهُ إلى فِيّ، فإنَّما يريد أن يُخبِر عن قُربه منه، وأنَّه شافَهه ولم يكن بينهما أحدٌ)[71]. فقوله: (كأنّه يقول: كلَّمته وفوهُ إلى فِيّ) كأنّه يرى تقدير الواو في الجملة الاسميّة، أو كأنّ ذلك انسرب إلى بعضهم، فرأَوا أنّ الأصل في الجملة الاسمية إذا وقعت حالًا أن تكون بواوٍ، وما جاء غيرَ ذلك فهو شاذٌ[72]. وكان عبد القاهر من أنصار هذا الرأي فقال: (فإنْ قلتَ: فقدْ ينبغي على هذا الأصلِ أنْ لا تجيء جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ حالًا إلّا مع الواو، وقد ذكرتَ قبلُ أنّ ذلك قد جاء في مواضعَ من كلامهم. فالجواب أنَّ القياس والأصل أنْ لا تجيء جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ حالًا إلّا مع الواو، وأمّا الذي جاء من ذلك فسبيلُه سبيلُ الشيء يخرج عن أصله وقياسه والظّاهر فيه، بضربٍ من التّأويل ونوعٍ من التّشبيه، فقولهم: (كلّمته فوهُ إلى فِيّ)، إنّما حسُن بغير واوٍ من أجل أنّ المعنى: كلّمتُه مشافهًا له، وكذلك قولهم: (رجع عودُه على بدئه) إنّما جاء الرفع فيه والابتداء من غير واوٍ؛ لأنّ المعنى: رجع ذاهبًا في طريقه الذي جاء فيه، وأمّا قوله: (وجدتُهُ حاضِرَاهُ الجودُ والكرمُ)[73]؛ فلأنَّ تقديم الخبر الذي هو (حاضراه)، يجعله كأنّه قاله: (وجدتُه حاضرًا عنده الجودُ والكرمُ). وليس الحملُ على المعنى، وتنزيلُ الشَّيء منزلةَ غيره، بعزيزٍ في كلامهم، ... ويدلّ على أنْ ليس مجيءُ الجملة من المبتدأ والخبر حالًا بغير الواو أصلًا، قلّته، وأنّه لا يجيء إلّا في الشيء بعد الشيء. هذا، ويجوز أنْ يكون ما جاء من ذلك إنّما جاء على إرادة (الواو) كما جاء الماضي على إرادة قد)[74]. فالجرجاني، كما يتضح لي، يتابع سيبويه في جواز تقدير

---

[71] سيبويه، الكتاب، 391:1.

[72] محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي، شرح تسهيل الفوائد، الناشر د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، (هجر: للطباعة والنشر، 1990) 361:2. وفيه يرى أن مجامعة الواو للضمير في الجملة الاسمية أكثر من انفراده. وانظر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، الناشر عبد العال سالم مكرم، (الكويت: دار البحوث العلمية)، 47:4. وفيه يذكر آراء أخرى تجيز خلو الجملة الاسمية من الواو والضمير معًا، لكنِ القائلون بهذا الرأي قلّة، وذكر منهم ابن مالك وابن جني الذي يرى تقدير الضمير في كل جملة خلت منه. والضابط فيما نحن فيه هو ما حكم عليه العلماء أو معظمهم أن هذه الجمل الاسمية الواقعة موقع الحال قد خرجت عن الأصل، ومن ثَمَّ قدّروا الواو فيها. وذلك أنّ جمهور العلماء ذهبوا إلى أنّ الضمير يكفي رابطًا للجملة الاسمية ، وليس بلازم أن تكون معه الواو فيها. وينظر في ذلك أيضا: أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، الناشر د. حسن هنداوي، (دمشق: دار كنوز إشبيليا، بلا تاريخ)، 175:9.

[73] هذا الشطر الثاني من بيت شعر أوّله: (إذا أتيت أبَا مروانَ تسْألهُ)، ينسب للأخطل وليس في ديوانه، الجرجاني، دلائل الإعجاز، 204 .

[74] الجرجاني، دلائل الإعجاز، 219. وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب الفراء، ومذهب الزمخشري في أحد قوليه. وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 174:9. واالرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، 206. وأبو سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي، الفصول

الواو في الجملة الاسمية الواقعة حالًا؛ إذ قدّرها سيبويه في (كلمته فوهُ إلى فِي) بـ (وفوهُ إلى فِيّ), وفي تأويل ما خلا منها من الواو بالمفرد؛ نحو تأويله الجملة السابقة بـ (مشافهًا). لكنّه هنا، على ما أظنّ، قد جانَبَه الصّواب؛ لأنّ سيبويه لم يؤوّل الجملة الاسميّة في هذا الموضع بـ (مشافهًا)، بل في موضعٍ آخر، وفي روايةٍ أخرى جاءت فيها الحالُ اسمًا جامدًا معرفةً؛ يقول: (واعلم أنّ هذه الأشياءَ لا ينفرد منها شيءٌ دون ما بعده، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول: كلّمتُه فاه حتّى تقول إلى فِيّ، لأنَّك إنّما تريد مشافَهةً، والمشافهةُ لا تكون إلاّ من اثنين، فإنَّما يَصحّ المعنى إذا قلت إلى فِيَّ)[75]. وقد فشا ذلك، أعني تقديرَ الواو والتأويل بالمفرد، فشوًّا كثيرًا في مثل هذا النوع من الجملة الاسمية الحاليّة الخالية من الواو، مع أنّ الضمير فيها رابط، وعلى كثرتها، وليس كما ذهب الجرجانيّ إلى أنّها قليلةٌ؛ إذ يقول أبو حيان: (مذهبُ الجمهور، وهو جواز انفراد الجملة الابتدائيّة بالضّمير، وهو فصيحٌ كثيرٌ في لسان العرب)[76]، ويقول في موضعٍ آخر: (وقال الكوفيون كلّهم: يجوز كلّمني عبد الله فوهُ إلى فِيَّ, وقالوا: «إلى» خبر «فوه»، وعلّة رفعه أنّ معه واوًا مضمرةً, أيْ وهذه حاله, فلو أدخلتَ الواوَ لم يجزِ النَّصبُ. وهذا الذي أجازه الكوفيون حكاه سيبويهِ عن العرب, وما قالوه من أنّ علّة رفعه أنّ معه واوًا مضمرةً لا يحتاج إلى هذه العلة, ولا يحتاج إلى تقدير واوٍ مضمرةٍ, بل يجوز الرفع على الابتداء دون الواو؛ لأنّ في الجملة ضميراً يعود على ذي الحال)[77]. وإن كان الأكثر في الاستعمال أن تكون الواو مع الضمير؛ لأنّها، كما يقول ابن يعيش، أدلّ على الغرض[78]، وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها[79]. لكن يبقى أنّ هؤلاء جميعًا، وغيرهم لم يجدوا ضيرًا في تأويل مثل هذه الجمل الاسمية بالمفرد؛ إذ يقول الزّمخشريّ مثلًا عند قوله تعالى: (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ)_البقرة36_: (وبَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ في موضع الحال، أيْ متعادينَ)[80]. بل حتّى الجملة الاسميّة المقترنة بالواو، والخالية من الضمير نجدُ بعضهم يؤوّلها بالمفرد، فقولنا: (جاءتْ هندٌ وعمرٌو ضاحكٌ) في تقدير: جاءت هندٌ ضاحكًا عمرٌو في وقت مجيئها، ومذهب ابن جنّيّ أنّه لابدّ من هذا التقدير، حتّى يعود من الجملة التي هي حال ضميرٌ على صاحب الحال[81]. والخلاصة: أنّ دخول الواو في الجملة الاسمية يفيد التقييد، أي تقييدها بعاملها، و الربط في حال عرّيت من الضمير، أو مزيدًا من الربط في حال وجوده. هذا من حيث اللّفظ، أما إذا نظرنا إلى المعنى، فنجد معنى الجمع بين الجملة الحالية وما جعلت قيدًا له في الحدث والزّمن، وإنْ كانَ ثمَّةَ تفاوتٌ بينها وبين المفردة أو الخالية من الواو في

المفيدة في الواو المزيدة، الناشر حسن موسى الشاعر (عمان: دار البشير،1990)،177. وفيه ينتقد جَمْعَ عبد القاهر بينَ تقدير الواو، والتأويل بالمفرد، فيقول: (وفي هذا نظرٌ لا يخفى، والأولى تأويله بالمفرد، لأنّ الأصل فيه حينئذٍ ألا تكون فيه واوٌ).

[75] سيبويه، الكتاب،392:1.

[76] أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل،175:9.

[77] أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل،21:9.

[78] ومقصوده هنا أنها أكثر تأكيدًا في الرّبط من الضمير؛ لأنّها تدلّ عليه في أصل وضعها.

[79] الزمخشري، شرح المفصل لابن يعيش، 26:2.

[80] الزمخشري، الكشّاف، 264:1.

[81] ابن جني، سر صناعة الإعراب،644:2. و شرح المفصل25:2. ، وأبو حيان، البحر المحيط 569:6.

درجة الاقتران، فقولنا مثلا: (جاء زيدٌ راكبًا أو يركبُ) يفيدُ أنّ الرّكوب هو وصفٌ لزيدٍ في حال المجيء، فلابدّ أنْ يكون المجيء حاصلًا في وقتِ الركوب، ليس قبله، وليس بَعدَه، وأمّا قولنا: (جاء زيدٌ وعمرٌو راكب) فالركوب لعمرٍو مقدّمٌ على المجيء لزيدٍ، وليس مقارنًا له في وقت مجيئه، وإنّما هو وصفٌ ثابتٌ لعمرٍو في نفسه. فإنْ أردنا جعل ركوب عمرٍو مقارنًا تمامًا لمجيء زيدٍ، كان ذلك بضربٍ من التّأويل، فنقدّر في الجملة الاسميّة: جاء زيدٌ وقتَ ركوبِ عمرٍو أو موافقًا ركوبَ عمرٍو أو مصاحبًا ركوبَ عمرٍو. وهذا يعني أنّ الثانية متحقِّقَةٌ في نفسها أوّلًا، وأنّ الواو جمعت بينها وبين عاملها في الجملة الأولى في الحدث والزمن، وإنْ كان بضربٍ مِنَ التّأويل، ولكون الاستئناف قويًا، كانت حاجةُ الجملة الحالية إلى الواو أكثر، لذا أصرّ بعض العلماء على تقديرها أو وجوبها، وَإِنْ كان الضمير رابطًا، ولا سيّما في الجملة الاسمية. ونظرا لاختلاف التأويل بحسب السّياق، وما فيه من احتمالاتٍ، اتخذتِ الجملة الحالية حالاتٍ متعدّدةً من الاقتران– وهذا دأب الجملة أبدًا– كما في قوله تعالى: (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ) ــ البقرة36ــ فالمراد أنّ مصيرهم أنْ يكونوا متعادينَ إمّا وقتَ الهبوط إنْ كانت مقارنةً، أي اهبطوا في هذه الحال، أو بعده إن كانتْ مقدّرةً[82]، أي اهبطوا وهذه ستكون حالكم. وهذا جعل بعضهم يميّز بين نوعين من الحال: الحال الحقيقيّة التي تدلّ على المقارنة في نفسها بلا تأويلٍ، والحال المجازيّة التي تحصل فيها المقارنة بضربٍ من التّأويل[83]. ويبقى أنّ الفارق بين الجملة الحاليّة الاسميّة المقترنة بالواو وحدها، والمقترنة بالضمير وحده، هو فارقٌ في التّأويل، إذ إنّ العدول عن الواو– كما يقول المغربيّ– يكون (لضربٍ من التّشبيه بالمفرد كما في قولك: (كلّمته فوهُ إلى فيَّ) يُتبادر منه أنّ المعنى مشافهًا، وما يلزم من ذلك من معنى القرب، وكذلك قوله تعالى: (اهبطوا بعضكم لبعضٍ عدوٌّ) –البقرة36– أي متعادين)[84]؛ وذلك أنّ التّعادي وإن كان مقتصرًا على البعض فمآله إلى الكلّ. ممّا يعني شدّة ارتباط الجملة الحاليّة بعاملها حتّى كأنّها وقعت موقع المفرد، وهنا تسقط الواو، ويُكتفى بالضمير، وأمّا نحو (جاء زيدٌ والشّمس طالعةٌ) إذا كانت في تقدير (مصاحبًا طلوعَ الشمس) فإنّها لا تستغني عن الواو، لغياب الضّمير الرّابط فيها، ولشبهة الاستئناف الموهم لانفصالها عمّا قبلها، فإذا اجتمع الواو وضميرُ ذي الحال، أو ذُكِرَ موضعَ الضميرِ اسمٌ أجنبيٌّ في الجملة الاسميّة، كما في قولنا: (جاءني زيدٌ وهو يسرعُ أو وهو مسرعٌ) و (جاءني زيدٌ وعمرٌو يسرعُ أمامه)، كانتِ الحاجة إلى الواو أشدّ؛ لأنّ شبهةَ الاستئناف تكون أقوى، وبطل التّأويل بالمفرد (مسرعًا)؛ لأنّه يفوّت الغرض الّذي لأجله اجتُلِب ضميرُ ذي الحال، أو الاسم المبتدأ، وهو استئناف السّرعة لهما[85]، والتّأكيد النّاتج عن تكرار ضمير صاحب الحال، أو عن بناء الفعل على اسمٍ[86]، ولذا قيل: (إنّ إسقاط الواو فيهِ خبيثٌ، وذلك لأنّ التّأويل فيه ليس باستخراج معنىً من الجملة، يعبّر عنه بالمفرد، قد باحَ به

[82] السبكي، عروس الأفراح، 1:544.
[83] السبكي، عروس الأفراح، 1:557.
[84] المغربي، مواهب الفتاح، 3:151
[85] الجرجاني، دلائل الإعجاز، 216.
[86] الجرجاني، دلائل الإعجاز، 136.

السّياق، فَعُدِلَ عنه لمعنىً في الجملة، كالتّصريح بعداوة بعضهم بعضًا المفيد للتّفريع على التّعادي منَ الأبعاض، مع شمول الجنس لهم، بخلاف قولنا: متعادين، فليس صريحًا في ذلك، ولوِ اقتضاه، وإنّما التّأويل بإسقاط الضّمير الّذي هو كالتّكرار، فلا فائدة للإتيان به، ثمّ تأويله بالإسقاط)[87]. وإذا كان تأويل الجملة الحاليّة بالمفرد ممكنًا اقترنت بالواو أم لم تقترن، فكيفَ يتحقّق كونُ بعضِها فيها استئنافُ نسبةٍ، والاستئناف موجبٌ للواو، وبعضها فيها مشابهةٌ للمفرد المسقطة للواو؟ فالجوابُ عنه أنّ ذلك بحسب السّياق وما يقتضيه، فإنْ كان المراد فيها هو النّسبة لا المفرد، أو لمْ تُشعرْ بذلك المؤوّل؛ لصعوبة استخراجه منها، تكون أولويّة الجملة فيها محققةً، بإثباتٍ مستأنَفٍ بها، والّتي سَهُل تأويلها، لدلالة السّياق عليه وعلى قصده، لا يظهر الاستئناف فيها، فقربت من حال المفرد، وهو عدم الاستئناف[88]. ويمكن التّمثيل لذلك بقوله تعالى: (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوهُهم مُسْوَدّةٌ)– الزمر60– الأصل: ترى وجوهَ الذين كذبوا على الله مُسْوَدّةً يومَ القيامة، فحذف المضاف (وجوه)، وأقيم المضاف إليه (الذين) مقامه، ثمّ سلّط الفعل (ترى) على الجملة الاسميّة (وجوهُهم مسودّةٌ)، لتعلّق الغرض بمفادها، وهو رؤيتُهم الثّابتةُ على هذه الحال في ذلك الوقت، زيادةً في تحقيرهم وتفظيع حالهم، ممّا يتطلّبه المقام. ولما كانت (الوجوه المسودّة) جزءًا من الذين، وفيها يظهر السّواد، وإليها ترنو الأبصار، وقد وقعت حالًا من الذين، والرّابط فيها الضمير، والعامل فيها الفعل (ترى)، أي تراهم في هذه الحال، إمّا وقتَ الرّؤية، أو تراهم متلبّسين بهذه الحال, مما يشعر بتحققها قبل الرّؤية، كان لا داعي لتقدير الواو، لأنّ السّواد، وإنْ كان يظهر في الوجه، فمآله إلى الجسد كلّه؛ إذ إنّه انعكاسٌ لنفس صاحبه بما يهمُّها ويحزنها، ممّا يعني شدّة ارتباط الجملة الحاليّة بعاملها وبصاحبها، وقد عدلَ عن الواو، لأنّ الجملة الاسمية في تأويل ما يلزم عن السّواد، أي محزونين ومكروبين، أو بحسب الأصل مُسْوَدّين، من ذكر الكل (الّذين) وإرادة الجزء (الوجوه)، وذلك على سبيل المسامحة والتجوّز، وإلّا فلا يمكن للمفرد أن يقوم مقام الجملة الاسميّة في أيّ حالٍ.

والمثال الثاني قوله تعالى: (يا أيُّها الّذينَ آمنوا لا تقربُوا الصَّلاةَ وأَنْتُمْ سُكَارَى حتَّى تَعلمُوا مَا تقولونَ وَلَا جنبًا إلَّا عَابِرِي سَبيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا) – النساء43– فوقعت الجملة الاسميّة من المبتدأ (أنتم) والخبر (سكارى) حاليّةً، والعامل فيها الفعل (لاتقربوا)، وصاحب الحال الفاعل (أنتم)، والرابط (الواو) والضمير معًا، والأصل الضمير، وجيء بالواو لحاجة الجملة إلى مزيدِ ارتباطٍ، مع إيهام الاستئناف النّاتج عن تكرار ضمير ذي الحال، وصعوبة استخراج المؤوّل، إذ به يفوتُ الغرض، لأنّ المراد النّسبة. والأصل فيها: لا تقربوا الصلاة سكارى ولا جنبًا حتّى تغتسلوا إلّا عابري سبيلٍ، فعدَلَ عنِ الاسم إلى الجملة الاسميّة، لتعلّق الغرض بمفادها، فليس المراد لا تقربوا الصلاة في هذه الحال، ممّا يفيده الاسم، بل لا تقربوا الصّلاة وهذه حالكم، أي مجامعين لهذه الحال، وفرقٌ بين الحالين، وذلك أنّ الأولى تعني النّهي عن شرب الخمر في وقت الصلاة، ليس قبله وليس بعده، وأمّا الجملة الاسميّة المقترنة بالواو، فتفيد أنّ الشارب يأتي إلى الصّلاة متلبّسًا بهذه

[87] المغربي، مواهب الفتاح، 3:151.
[88] المغربي، مواهب الفتاح، 3:153.

الحال منَ السّكر، ففيها استئناف إثباتٍ، يُشعر بتحقُّقها قبل عاملها، وتأويل الجملة بالاسم يجعل تكرار الضمير لغوًا، وهو إنّما أُتي به توكيدًا، زيادةً على تأكيد الجملة الاسمية؛ إشعارًا بوجوب تركهم لهذا الفعل الملازم لهم في أحوالهم المختلفة، فلا يمكن للاسم المفرد أن يحلّ محلّها، والدليل أنّه عطف الحال المفرد (جنبًا) عليها، وكان يمكن أن يقول: (وأنتم جنبٌ)، فعدل عن ذلك، لأنّه ليس المراد النّهي عن الاقتراب من الجنابة قبل الصّلاة، كما هو حال السّكر، لِمَا له من نتائجَ سلبيةٍ في الصّلاة، في حين أنّ فعل الجنابة قبل الصلاة لا يفعل ذلك، فكان الاسم هو الأنسب في هذا الموضع، فالمقصود: لا تُصلُّوا في حال الجنابة حتّى تغتسلوا، وقلْ مثل ذلك في (عابري سبيلٍ). وممّا خرج عنِ الأصل، فجاءتْ فيه الجملة الاسميّة بلا ضميرٍ ولا واوٍ قول الشاعر:

نَصَفَ النهارُ، الماءُ غامِرُهُ ... ورَفيقُه بالغَيْبِ لا يدري[89]

الإشكال في رواية الرفع للنّهار؛ لأنّ جملة الحال المكوّنة من المبتدأ (الماء) والخبر (غامره)، تكون بلا رابطٍ يربطها بصاحب الحال، فلابدّ من تقدير الواو حينها، أمّا على رواية نصبِ النّهارِ فيكون صاحب الحال الضمير المستتر (هو) في (نصفَ) العائد على الغوّاص، أي نصفَ الغواصُ النهارَ الماءُ غامرُهُ، وأوّله ابنُ جنّيّ بالمفرد (غامرًا له الماء) كما أنّك إذا قلت: (جاء زيد وجهُهُ حسنٌ) فكأنّك قلت: (جاء زيدٌ حسنًا وجْهُهُ)[90]، وعلى مثل ذلك نحَا عبد القاهر حين أوّل قوله: (وَجَدْتُهُ حاضِرَاهُ الجُودُ والكرمُ)[91]، فأوّلها بالمفرد (حاضرًا عنده الجودُ والكرمُ)[92]، وهذا يجعل ارتباط الجملة الحاليّة بعاملها قويًا، فلا حاجة لتقدير الواو، اكتفاءً بالضمير، ولسهولة التّأويل وسلاسته، فضلًا عن أنّ ثمّة علاقةً بين غمرِ الماء والغوّاص، إذ الماءُ هو المحلّ الذي يحلّ فيه الغوّاص، وكذا الجودُ والكرم هما جزءان من صاحبهما، لذا اتّحد مضمونُهما، فالأُولَى على معنى: نصفَ النهارُ وهذهِ حالُه، ممّا يُشعر أنّها وصفٌ ثابتٌ له، وقد وافقتِ العاملَ في الحدث، وأما المقارنة فنجد أنّ لها تحقّقا بنفسها قبل عاملها، والثانيةُ كذلك على معنى أنّ الجود والكرم لهما تحقّقٌ ووجودٌ ثابتٌ عنده، وهذا أنسب للمقام وأليق بغرض المدح. وقد أشار الشّهاب إلى هذه الميزة للجملة الاسميّة الحاليّة، فقال إنّها: (تقتضي التحقّق في نفسها والتلبّس بها، وربّما أشعرت بوقوعها قبل العامل واستمرارها معه)[93].

4- خروج الجملة الحاليّة المضارعة عن الأصل:

---

[89] شعر المسيّب بن علس: الناشر د. عبد الرحمن الوصيفي، (القاهرة: مكتبة الآداب، بلا تاريخ)، 81.

[90] ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 642.

[91] ينسب للأخطل وليس في ديوانه، والشطر الأول منه: (إِذَا أَتَيت أَبَا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ)، الجرجاني، دلائل الإعجاز، 204.

[92] الجرجاني، دلائل الإعجاز، 204.

[93] شهاب الدّين أحمد بن محمد الخفاجي المصري، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الرّاضي، (بيروت: دار صادر، بلا تاريخ)، 2:137، و4:149 و5:97. وينظر أيضًا شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الناشر علي عبد الباري عطية، (بيروت: دار الكتب العلمية،1415هـ)، 6:355.

يكاد النّحاة والبلاغيّون يجمعونَ على لزوم عدم اقتران الجملة المضارعة بالواو[94]، وهذا الحكم خاص بالحالات التي حكموا عليها أنّ الأصل فيها أنْ تكون بلا واو، فما جاء منها في فصيح الكلام مقترنًا بالواو يكون خارجًا عن الأصل؛ وذلك لأنّ الواو تكون لازمةً مع المضارع المقترن بقد مثلًا[95]، حتى لا يعترض عليّ معترضٌ في ذلك. وأبان السكاكي عن ذلك بقوله: (الضابط فيما نحن بصدده هو أنّ الجملة متى كانت واردةً على أصل الحال، وذلك أن تكون فعليّةً لا اسميّةً، لأنّ الاسميّة– كما تعلم– دالّةٌ على الثّبوت، وعلى نهجها أيضًا بأنْ تكون مثبتةً، فالوجه تركُ الواو جريًا على موجب الحال، نحو جاءني زيدٌ يسرعُ أو يتكلّم أو يعدو فرسُه، ولذلك لا تكاد تسمع نحو: جاءني زيدٌ ويسرعُ)[96]. إلّا أنّه وقعَ في كلام أبي موسى الجزوليّ ما ظاهره يقتضي أنّ الواو تدخل على المضارع قليلًا[97]، ويكادون يجمعونَ على عدّ ما ورد من ذلك خارجًا عن الأصل، وعلى وجوب تأويله، لا سيّما أنه سهلٌ سائغٌ[98]. والحقّ أنّ في سلوكهم هذا المسلك نظرًا؛ لوروده في فصيح الكلام، ولأنّه وإنْ كان التّأويل سهلًا مستساغًا، فإنّ العدول عن الجملة الفعلية إلى الاسميّة، أو عن المضارعة إلى الماضية يجب ألّا يكون من مقتضيات الصّنعة النّحوية فقط، بل ممّا يتطلّبه المقام. وعليه، فإنّك لا تعدمُ أنْ تجد رأيًا مخالفًا لصنيع هؤلاء العلماء، والشّاهد المشهور في هذا الباب قول ابن همّام السّلوليّ:

فلمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ   نَجَوتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالكَا[99]

فدخلتْ فيه الواو على الفعل المضارع (أرْهنُهُم) الذي وقع حالًا من الفاعل (أنا) في الفعل (نجوت)، ومثله قول بعض العرب: (قمتُ وأصكُّ وجهه)[100]، جاءتْ فيه الواو مع الفعل المضارع (أصكّ) الذي وقع حالًا من الفاعل في

[94] أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 9:168. والسكاكي، مفتاح العلوم،274.

[95] جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الناشر عبد العال سالم مكرم، (الكويت: دار البحوث العلمية، 1979)، 4:46.

[96] السكاكي، مفتاح العلوم،274.

[97] أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، المقدمة الجزولية في النحو، الناشر شعبان محمد، السعودية: مكتبة لسان العرب، بلا تاريخ)، 91. وأبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، منهج السّالك في الكلام على ألفية ابن مالك، الناشر سدني جلبفر نيوهافن، (الجمعية الشرقية الأمريكية1947)، 212.

[98] أبو حيان، منهج السالك، 212.

[99] شعر عبد الله بن همّام السّلولي: الناشر، وليد محمّد السراقبي، (أبو ظبي: مركز جمعة الماجد،)1996، 85. على رواية الرفع في (أرهنهم)، وهي رواية الأصمعي، أمّا الرّواية الأخرى (وأَرْهَنْتُهُم مالكًا). والظاهر استحسان ثعلب روايةَ الأصمعيّ، وتابعه في ذلك بعضُ اللّغويين منهم: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية،"رهن" الناشر أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، بلا تاريخ)،5:2128. وفيه يقول الجوهري عن رواية الأصمعي وتوجيه الواو على أنها حالية (وهو مذهب حسن). وأبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ، المخصّص،"رهن"الناشر خليل إبراهيم جفّال، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1996)،4:346. وأبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، مجمع الأمثال، الناشر محمّد محيي الدّين عبد الحميد، (بيروت: دار المعرفة)، 2:342.

[100] حكاه الأصمعي ولا يعرف قائله، الميداني، مجمع الأمثال،2:342. والمرادي، توضيح المقاصد،2:719.

الفعل (قمتُ)، أي (أنا)، ولما كان المضارع عندهم مشبهًا لاسم الفاعل[101] (الاسم المفرد) لم يستسيغوا دخول الواو عليه، فأوّل بعضُهمُ الواو فيهما، فذهب الجرجانيّ إلى أنّ الواو ليستْ للحال، وليس المعنى (نجوتُ راهنًا مالكًا) و (قمتُ صاكًّا وجهه)، ولكن (أرهنُ) و (أصكُّ) حكايةُ حالٍ في معنى (رهنت) و (صككت)[102]. واللّافت أنّ استحسان ثعلبٍ لرواية الأصمعيّ في (أرهنهم)، قياسًا على (أصك)، إنّما أتى بالنظر إلى أنّ الواو حاليّةٌ، وأنّ الفعلين في تأويل (راهنا) و (صاكًّا)[103].

ولا يخفى أنّ الظّاهر من المعنى في الجملتين يقتضي الحاليّة لا العطف؛ إذ ليس المراد كان هذا وكان هذا، بل كان هذا حينَ كان ذاك، أو كان هذا مجامعًا ومصاحبًا لذاك، أي نجوت منهم بنفسي حالة كوني راهنًا لهم مالكًا، وقمت حالة كوني صاكًّا وجهه، ولذا جزم المغربيّ أنّ جملة (وأرهنهم) جملةٌ حاليّةٌ مصدّرةٌ بالمضارع المثبَت، وقد رُبطَتْ بحسب الظاهر بالواو، وزيادةً على الضمير[104]. كذلك نقل الدّسوقيّ عنِ العدويّ اعتراضَه على كلام الجرجانيّ، فقال: (إنْ كان هناك قرينةٌ على أنّ المعنى ليس على الحاليّة، فكلامه مسلَّمٌ، وإلّا فلا يتمّ؛ إذ المتبَادر من الكلام الحاليّةُ، فلعلّ الشّيخ اطّلع على دليلٍ آخرَ حتّى جزمَ بالنّفي)[105]. وذهب آخرونَ إلى أنّ الواو حاليّة، لكنّها دخلت على جملةٍ اسميّةٍ لا فعليّةٍ، فقدّروا مبتدأً محذوفًا[106]، أي (وأنا أرهنهم، وأنا أصكّ)، ولا يخفى فساد هذا التّأويل؛ لأنّهم جعلوا الجملة الفعليّة في تقدير الاسميّة، هذا من جهة، وأمّا من جهة السّماع، فقد ورد في الشّعر والقرآن الكريم ما يقوّي الجوازَ، وإنْ كان قليلًا. وأمّا القياس، فكما تقع سائر الجمل الفعليّة حالًا فكذاك هذه، وكما تُقدّر الجملةُ الاسميّة ذاتُ الواوِ بغير واوٍ، فكذلك تقدّر الجملة الفعليّة ذاتُ الواو بغير واوٍ[107]. وإذا كان صحيحًا أنْ النّحوي يبني قواعده على الأكثر، وأنّه يرفض الأقل, فلهُ ذلك، أمّا أنْ يتأوّل هذا الأقلّ تأوّلًا لا ينسجم مع متطلّبات المعنى، والسّياق الحاليّ أو المقاليّ، فليس مقبولًا منه ذلك؛ إذ إنّ ذكر المسند إليه مقدّمًا على المسند الفعليّ يفيد ضربًا من التّأكيد أو التّخصيص، فكيف يكون حذفه جائزًا في هذا المقام، إنْ صحّ؟ وعليه، فإنّ المعنى هو الذي ينبغي أن يكونَ الحكمَ في توجيه الإعراب، لا ما يَخْدِشُ الصّناعة النّحويّة، وإن كان اللّفظُ قليلًا في السّماع، فليس من المستحسن مثلًا ترجيحُ العطفِ على الحاليّة في قوله تعالى: (هَاأَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا

---

[101] جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ، شرح الكافية الشافية، الناشر: عبد المنعم أحمد هريدي، (مكة المكرمة: جامعة أمّ القرى مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة، بلا تاريخ)،2:763.

[102] الجرجاني، دلائل الإعجاز،206.

[103] الجوهري، "رهن"، 5:2128.

[104] المغربي، مواهب الفتاح، 3:133.

[105] الدسوقي، حاشية الدسوقي، 3:134.

[106] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2،762. وأبو حيان، البحر المحيط في التفسير،3:360.

[107] أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الناشر د. عيّاد بن عيد الثبيتي، (مكّة المكرّمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى، 2007)3:499.

بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ)119-آل عمران- وإذا كان المقامُ مقامَ توبيخٍ للمؤمنينَ على خطئهم، وقلّة حرصهم في تعاملهم مع المنافقين، كان المعنى بالعطف توبيخهم على فعلهم كذا وكذا من الأمور، أي أنتم تحبّونهم وتؤمنون بكتابهم، وهم يبغضونكم ولا يؤمنونَ بشيءٍ من كتابكم، وفي هذا إيهام أنّ إيمانَهم بكتابهم خطأٌ، وهو محضُ صوابٍ، ولاشكّ أنّ التّقييد بالحال أصوبُ و أبلغُ في هذا المقام؛ لأنّه لا يخطِّئ إيمانَ المؤمنينَ بكتاب المنافقينَ، وفيه تأكيدٌ لجهة إعراضهم عنهم، وعدم محبّتهم لهم، فإذا كانوا لا يحبّونكم في حالِ إيمانكم بكتابهم، وعدم إيمانهم بشيءٍ من كتابكم، فأَوْلَى لكم أنْ تبغضوهم، وقد ذهب الزمخشري إلى معنى الحاليّة من دون تأويل[108]، وكذلك نقل السيوطي والألوسي قول التفتازاني في تعليل استحسان الزّمخشريّ تقدير الحاليّة لا العطف قائلًا: (ولم يجعله عطفًا على (يحبّونكم) مع ظهوره؛ لأنّ ذلك في معرض التّخطئة، ولا كذلك الإيمان بالكتاب كلّه، فإنّه محضُ الصّواب، والحملُ- على أنّكم تؤمنون بالكتاب كلّه، وهم لا يؤمنون بشيءٍ منه، لأنّ إيمانهم كلَا إيمانٍ، فلا يُجامع المحبةَ- سديدٌ في تقدير الحاليّة دونَ العطف)[109]. وكذا استحسن أبو حيان كلام الزمخشري إلّا أنّه رأى فيه من الصّناعة النحويّة ما يَخْدِشُهُ، أي دخول واو الحال على الفعل المضارع، لذا قدّم العطف، أو التأويل بالجملة الاسمية[110]. ويقال مثل ذلك في قوله تعالى: (وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا)104-النساء- أيْ تألمونَ والحالُ أنّكم ترجونَ ثوابَ الله، ولا يرجو الكافرونَ شيئًا منه، فأَولى لكم أنْ تصبروا وتُقبِلوا على قتالهم. ولاشكّ أنّ الألم في حال الطمع بالثواب- وهي حالٌ تخصّ المؤمنينَ، وتنتفي عن أعدائهم- ممّا يقوّي العزيمة، ويدفع إلى التّفاؤل، فكانتِ الجملة الحاليّة تقريرًا لجهة قِلَّةِ تصبُّرهم، وتقريعًا لهم على التّواني في القتال[111]، في حين أنّ العطف لا مزيّة فيه سوى القول أنّكم تفعلون كيت وكيت من الأمور، وهم يفعلون كيت وكيت، ويوهم أنّ لديهم رجاءً من الله غيرَ رجاء المؤمنينَ، وكذا الاستئناف يقطع جملة (ترجون) ممّا قبلها. والخلاصة: أنّ عدم تجويز هذا الأسلوب في الكلام، أو قصره على السماع الذي يحفظ ولا يقاس عليه[112]، لا يتناسب مع ما تقضيه بلاغة الكلام، والصياغة في أحوالها المختلفة، وإن كان خروجًا عن الأصل. وأمّا الفرق بين جملة المضارع المقترن بالواو، وغير المقترن به، فهو أنّ الأولى تقتضي التّحقّق في نفسها والتلبّس بها، وربّما أشعرت بوقوعها قبلَ العامل واستمرارها معه. في حين أنّ الثانية تقتضي المقارنة، والتّحقّق في وقت حصول عاملها.

108 الزمخشري، الكشّاف، 406:1.

109 جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار=حاشية السّيوطيّ على تفسير البيضاوي، (المملكة العربيّة السعوديّة: جامعة أمّ القرى، كلّيّة الدّعوة وأصول الدّين، 2005)، 52:3. والألوسي، روح المعاني، 255:2.

110 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 319:3. وشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبيّ، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب (حاشية الطّيبي على الكشّاف)، الناشر د. جميل بني عطا، (دبي: جائزة دبي الدّوليّة للقرآن الكريم، 2013)236:4. وذهب إلى أن الحال مقرّرة لجهة الإشكال، في حين أنّه لم يذكر للعطف مزيّةً.

111 عبد الله بن عمر بن محمد الشّيرازي البيضاويّ، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، الناشر محمد عبد الرحمن المرعشليّ، (بيروت: دار إحياء التّراث العربيّ، 1481.)، 95:2.

112 عباس حسن، النّحو الوافي، (القاهرة،: دار المعارف، بلا تاريخ)، 399:2.

5- خروج الجملة الحالية الماضويّة عن الأصل:

إذا كانت المشابهة، أعني مشابهة المضارع لاسم الفاعل سببًا لنفور معظم النّحاة والبلاغيين من دخول واو الحال عليه، فضلًا عن قلّة السّماع، كانت المقارنة التي لا تتحقّق في وقوع الماضي المثبت حالًا مسوّغًا لعدم القبول به حالًا في الأصل؛ لأنّه لا على نهج الاستعمال[113]، وإنْ جاد السماع به[114]، فالرّأي عند هؤلاء العلماء أنّ (حكم الحال أنْ تكون مصاحبةً لذي الحال، ومجامعةً له في وقت حديثك عنه، فلهذا لم يجيزوا وقوع الفعل الماضي موقع الحال في نحو: (جاء زيدٌ ضَرَبَ)، كما أجازوا: (جاء زيد يضربُ)، وقالوا في تقدير: (مَرَرْتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا) أنّ معناه: مقدرٌ الصَّيدَ به الآن؛ لأنّ الحال لا تكون المستأنفَ ولا الماضي، بل هي خلافهما)[115]. ولذا اشترط بعضُهم لقبول ما أورده السّماع من ذلك أن تدخل (قد) على الماضي مقدَّرَةً، فيكون الأصل في قولنا: (جاء زيدٌ ركب)، أي (جاء زيدٌ قد ركب)، أي راكبًا، ويكون مجيء (قد) هنا؛ لتقريب الرّكوب من الزّمن الحاليّ، وجعله متوقعًا، وفي ذلك يقول ابن السرّاج: (فتأتي بـ (قد) ليُعلَمَ أنَّه قدِ اِبتدأ بالفعل، ومرّ منه جزءٌ، والحال معلومٌ منها أنّها تتطاولُ، فإنّما صلح الماضي هنا لاتّصاله بالحاضر، فأغنى عنه، ولولا ذلك لم يجزْ، فمتى رأيتَ فعلًا ماضيًا قد وقعَ موقعَ الحال، فهذا تأويله، ولا بدّ من أنْ يكونَ معه (قد) إمّا ظاهرةً، وإمّا مضمرةً، لتؤذنَ بابتداء الفعل الذي كان متوقعًا)[116]. وكان الفرّاء من أوائل العلماء الذين رأوا تقدير (قد) مع الماضي المراد به الحال مطلقا، وأعني بالحال الزمان الحالي، لا الحال النّحوية فقط، لذا رأى وجوب تقديرها في نحو قوله تعالى: (إنْ كانَ قميصُه قُدّ من دُبُرٍ فكذبتْ وهوَ من الصّادقين) -27يوسف- فقالَ: (المعنى-والله أعلم- فقد كذبتْ. وقولك للرّجل: أصبحتَ كَثُرَ مالُك، لا يجوز إلا وأنت تريد: قد كَثُرَ مالُكَ؛ لأنهما جميعًا قد كانا)[117]، أي أنّ الفعلين (أصبحت) و (كثر) حصلا في الزمن الماضي وانتهيا، فلذلك يجب عنده تقدير (قد) لتقريبهما إلى الحاضر، ولمثل ذا نراه يردّ قراءة الحسن البصري في قوله تعالى: (أو جاؤوكم حصرةً صدورهم) -90النساء-، فيقول: (كأنّه لم يعرفِ الوجهَ في أصبحَ عبدُ الله قام أو أقبلَ أخذَ شاةً، كأنّه يريد: فقد أخذ شاةً)[118]. وذلك لأنّ الفعل الماضي عند البصريين لا يدلّ على الحال، فينبغي ألّا يقوم مقامه، ويصلح أن يوضعَ موضع الحال ما يصلح أنْ يقال فيه الآن، فلمّا لم يَجُزْ دلّ

---

113 السكاكي، مفتاح العلوم، 275.

114 أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 189:9. وفيه يرى جواز مجيء الفعل الماضي حالا من دون الحاجة لتقدير قد، وذلك لكثرته، وأنّ تأويل الشيء الكثير ضعيف جدًا. والضابط في هذه المسألة هو ما حكم عليه العلماء أنه خروج عن الأصل في الجملة الحالية الماضية، فقدّروا فيه قد، أو الواو وقد.

115 أبو علي الفارسي، التعليقة، 244:4. وجلال الدين السيوطي، همع الهوامع،49:4.

116 ابن السرّاج الأصول، 216:1.

117 أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء، معاني القرآن، الناشر أحمد يوسف نجاتي، محمّد عليّ النّجار، (القاهرة: دار الكتب، 1955)، 24:1.

118 الفراء، معاني القرآن،24:1. وأبو الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (قطر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،1999)،249:1. وفيه يرى أن التقدير في قراءة عكرمة (دَخَلُوا الجنة) في قوله تعالى: (أَهَؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ أُدخلوا الجنة) -49 الأعراف- :فقد دخلوا الجنة.

على أنّ الفعل الماضي لا يقع حالًا[119]. وهذا الكلام –كما يقول المغربيّ– وهميّ محضٌ[120]؛ لأنّ الحال التي هي بيان الهيئة، لا يجب أن يكون حصولها في الحال التي هي زمان التّكلّم[121]؛ والفعل الماضي الواقع حالًا دالٌّ على مقارنته أو مقارنة الوصف به لزمن عامله، فإذا قلت: (جاء زيدٌ ركب) فالمجيء مقارنٌ لزمن الرّكوب، أي جاء على هذا النّحو في ذلك الوقت؛ وهو الزّمن الماضي لا الزّمن الحاليّ الآن. أمّا لو قلنا: (جاء زيدٌ أمسِ وقد ضربَ عمرًا)، فإنّ (قد)هنا بوصفها تفيد تقريب الفعل الماضي من الزّمن الحاضر–كما يَدَّعي البعضُ– تُبعدُ الماضي الواقع حالًا عن مقارنة مضمون عامله؛ لأنّ مجيئه أمسِ في حال الضّرب الآن يتنافيان[122]، وإنّما جيء بـ (قد) في هذا الموضع لتحقيق معنى الضّرب وتأكيده في معرض الشّكّ فيه. وكذا لوقلنا: (يجيء زيدٌ غدا يركب)، سيكون الركوبُ في المستقبل متنافيًا مع الحال في الزّمن الحاضر؛ لتنافي الحاضر والمستقبل، بالرغم من أنّ جملة (يركب) في موضع الحال. والخلاصة: أنّ المقارنة المرادة من الجملة الحاليّة هي مقارنةُ مضمون الجملة الحاليّة لما جُعلت قيدًا له، أيْ ما تدلّ عليه من هيئة لزمن عاملها ماضيًا كان أو مضارعًا أو مستقبلًا. هذا، وإنّ هذه المقارنة تختلف في المفرد عنها في الجملة؛ إذ إنّ التّقارن في الزّمن متحقّقٌ تحقّقًا تامًّا في الحال المفردة، وأمّا في الجملة فهو تقارن نسبيّ، وذلك أنّ مضمون الجملة الحاليّة أيًّا كانت فعليةً أو اسميةً، ماضيةً أو حاضرةً أو مستقبلةً، قد يكون مقارنًا لزمن العامل، وقد يكون سابقًا له ومتحقّقًا قبله، لكنّه قارنه في ذلك الوقت. فعلى سبيل المثال إذا قلنا: (جاء محمدٌ ضاربًا)، أيْ أنَّ مجيئه كان في هذه الحال لا قبلها ولا بعدها، والضّرب مقترنٌ بالمجيء تمامًا، وإذا قلنا: (جاء محمّدٌ يضربُ)، فهو ضربٌ اقترنَ بالمجيء، واستمرّ معه، وأما إذا قلنا: (جاء محمّدٌ ضَرَبَ)، فهو ضَرْبٌ اِقترَنَ بالمجيء في الزّمن الماضي، وقد يكونُ سابقًا له؛ لأنّ الماضي ممتدّ في كينونته، والسّياق يسمح بتأويل الفعلين بالاسم في الموضعين، وإنْ اختلفت الدّلالة في كلٍّ منهما، فنقول: جاء محمدٌ ضاربًا، ويكون سهلًا مستساغًا؛ أمّا المضارع، فلسهولة تأويله بالاسم، أعني اسم الفاعل؛ لاشتراكهما في الدلالة على الزمن الحاضر، وفي الدلالة على الحدث وفاعله، وكثرة عطف أحدهما على الآخر، حتى يُظنّ أنّ أحدهما يحلّ مكان الآخر. وأمّا الماضي، فلكون الموصوف بالماضي وُصفَ بأمرٍ قد ثبت واستقرّ فهو قويٌّ، ولذلك ذهب قومٌ إلى أنّ إطلاق اسم الفاعل من الماضي حقيقةً[123]. أمّا إذا قلنا: (جاء محمدٌ ويركب أو وركب)، فالتأويل أصعب؛ لأنه يجعل الواو بِمَضْيَعَةٍ، وتكون الجملة الحاليّة أقرب إلى تحقّقها بنفسها أولًا، وقد جاءت متلبّسةً مع عاملها. وقسْ على ذلك في الجملة الاسميّة المجرّدة من الواو والمقترنة بالواو؛ فهذه

[119] أبو البَركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريّين والكوفيّين، المكتبة العصرية، 1:206. وجلال الدين السيوطي، همع الهوامع4:49. وفيه ينص على وجوب اقتران الماضي الخالي من الضمير وغير التالي بإلا والمتلو بأو بالواو وقد، وإن كان مثبتا وفيه الضمير وجبت قد ظاهرة أو مقدرة، وهذا الضابط فيما نحن فيه، من دون غيره.

[120] المغربي، مواهب الفتّاح،3:143.

[121] التفتازاني، المطوّل، 472.

[122] التفتازاني، المطول،472. و المغربي، مواهب الفتّاح،3:143. والدسوقي، حاشية الدسوقي،3:142.

[123] السبكي، عروس الأفراح، 1:559. ولابدّ من التنويه إلى أنّ التّأويل بالاسم لا يعني أنّه حلّ مكان الجملة، بل أنّه السبيل لتحقيق اقتران الجملة الحاليّة مع عاملها.

كلّها تتحقّق فيها المقارنة، لكن بنسبٍ متفاوتةٍ، وبحسب قابليتها للتّأويل السّهل أو لا، فمَا كان تأويله سهلًا يكون اقترانه بعامله قويًّا، وما كان تأويله صعبًا يكون اقترانه بعامله أضعف، ولذا اختار بعض العلماء أنّ كلّ حالٍ يستحيل ألّا تكونَ مقارنةً[124]، وهو الحقّ؛ لأنّها، وإنْ كان لها تحقّقٌ قبلَ عاملها، فلابدّ أن تقترن معه، فهي قيدٌ له، وهو مقيّدٌ لها. وإذا كان الحال كذلك كان دخول (قد) على الماضي وعدم دخولها؛ لأغراضٍ تتصل بمقامات الكلام، فقوله تعالى: (قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَٰلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ) -40آل عمران- أيْ كيفَ يولدُ لي ولدٌ في المستقبل، وهذه حالي من الكبرِ؟! فالمقامُ مقامُ شكٍّ وريبةٍ وتساؤلٍ، يتنافى فيه الطرفان: العامل (يكون) ومقيّده (قد بلغني)، دلاليًا وزمانيًا؛ لاستحالة الجمع بينهما عقلًا، فناسب تأكيد الجملة في الطّرف الثّاني بأسلوب القلب، وبـ(قد)، لمزيدٍ من لفت الانتباه إليها، وأنّه من الصّعب حصول الأوّل بسببٍ منها. ولو كان الغرض من (قد) التّقريب إلى الزمن الحاضر، لفسدَ الكلام، لتنافي الاستقبال والحال. ونلاحظ أنّ الجملة الحاليّة من الصعب تأويلها بالمفرد في هذا السياق، لاسيّما مع اقترانها بالواو و (قد)، ولذلك كان اقترانها بعاملها ضعيفًا، لكنّه حاصلٌ لا محالةَ، وإنْ اختلف زمنهما، وكان للحال تحقُّقٌ في نفسها قبل عاملها، واستمرارها معه.

أما في قوله تعالى: (وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا (89) إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا) -90النساء- فقد حدث الاقتران بين العامل (جاؤوكم) ومقيّده (حصرتْ) في الزّمان، والمعنى: جاؤوكم في هذه الحال، وصحيحٌ أنّ تقدير (قد) هنا لا يُفسد المعنى، ويقرّب الفعل من الزّمن الحاليّ، لكن عدم التّقدير أنسب للمقام؛ إذ يمنح الفعل إمكان التّحقق مع العامل أو قبله، و الرّاجح هنا أن يكون قبله؛ لأنّه-أي الفعل (حصرتْ)- ليس وليدَ اللّحظة الرّاهنة، بل هو راسخٌ في الزّمن، ولا يحتاج إلى تأكيدٍ؛ لأنّه شيءٌ تبوح به النّفس. ولما كان التّأويل بالاسم سهلًا مستساغًا، كان ارتباط الحال بعاملها قويًا.

خاتمة:

يمكن تلخيص أهمّ نتائج هذا البحث فيما يأتي:

1- اتّخذ بعض العلماء من مصطلح (الأصل) وسيلةً لتحقيق الاطّراد في النظام النّحويّ عبر ردّ أنواع الجملة الحالية التي خرجت عن الأصل إلى أصلها الرّاجح أو الشائع، في حين جعله آخرون مقياسًا أو معيارًا قاسوا بوساطته فرادة بعض أنواع الجملة الحالية التي خرجت عن الأصل، واستطاعوا تحديد الفروق الدلاليّة بينها.

2- أظهرت الدراسة اضطراب بعض أحكام النحاة والبلاغيين في تحديد (الأصل) وما خرج عنه، وتأويلهم المفرط لبعض أنواع الجملة الحالية الّتي خرجت عن الأصل؛ حرصًا منهم على الصّناعة النّحوية، ولو على حساب المعنى،

[124] السبكي، عروس الأفراح، هنداوي، 558:1.

وما يقتضيه المقام، وما نتج عن ذلك من استبعادهم لبعض الأساليب الفصيحة التي يتطلّبها المقام، نحو المضارع المقترن بالواو، أو الزّجّ بألفاظٍ وأدواتٍ يلفظها السّياق، ولا يبوح بها المعنى، ويأباها المقام، نحو تقدير (قد) مع الماضي، وتقدير مبتدأٍ مع المضارع المقترن بالواو، وتقدير الواو في الجملة الاسميّة. وكان مفهوم المضارعة، أعني مضارعة الفعل المضارع لاسم الفاعل في الزمن، وفي الدلالة على الحدث وفاعله، ومضارعة اسم الفاعل للفعل المضارع في العمل. وكذا مفهوم المقارنة، أي مقارنة مضمون الحال لما جُعِلَت قيدًا له في الزمن، وهذا لايكون–عند بعضهم–إلا في اسم الفاعل، وفي الفعل المضارع المشبه لاسم الفاعل، لدلالتهما على الزمن الحاضر المناسب للحال من دون غيره من الأزمنة، من أهم المفاهيم المشكلة التي جعلت بعضهم يسلك هذا المسلك في التأويل والاستبعاد للفصيح من الأساليب.

3- ربط بعض النّحاة والبلاغيّين إنتاج الدّلالة في الجملة الحاليّة بالمقام، وكان لديهم تحليلاتٌ عميقةٌ لها في الموضع الذي ترد فيه.

❋ ❋ ❋

ثبت المصادر والمراجع

الأستراباذيّ، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، أربعة مجلدات، الناشر د. حسن حفظي، السّعوديّة: وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام، 1996/1417

الأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمد، إعراب القرآن، الناشر د. فائزة بنت عمر المؤيد،1416 1995.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، الأصمعيّات، الناشر أحمد محمد شاكر، عبد السّلام هارون، ، مصر: دار المعارف،1993/1352.

الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، الناشر د. محمد محمد حسين، القاهرة: مكتبة الآداب، بلا تاريخ.

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ستة عشر مجلدًا. الناشر علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية،1994/1415.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مجلدان. بيروت: المكتبة العصرية، 2003/1424.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد، الناشر محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، 1987/1407.

البقاعي، إبراهيم بن عمر، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، اثنان وعشرون مجلدًا. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، بلا تاريخ.

البيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، الناشر: محمد عبد الرحمن المرعشلي،

خمسة مجلدات. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1997/1418.

التفتازانيّ، سعد الدّين مسعود بن عمر، المطوّل، شرح تلخيص مفتاح العلوم، الناشر: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلميّة، بلا تاريخ.

التّهانويّ، محمّد بن عليّ، "أصل"كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، الناشر د. رفيق النّجم، د. علي دحروج، مجلدان. بيروت: مكتبة لبنان، 1999/1420.

الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن، دلائل الإعجاز في علم المعاني، الناشر محمود شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، جدّة: دار المدني،1992/1413.

الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، الناشر د. كاظم بحر المرجان، مجلدان. العراق: وزارة الثقافة،198/1402.

الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، المقدمة الجزولية في النّحو، الناشر شعبان محمد، السعودية، مطبعة أم القرى، بلا تاريخ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، مجلدان. الناشر د. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم ،1985/1405.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ثلاثة مجلدات. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، بلا تاريخ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الناشر علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مجلدان. مصر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،1994/1415.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد،"رهن"الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ستة مجلدات. الناشر أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، 1987/1407.

حبنَّكَة، عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، مجلدان. دمشق: دار القلم، 1994/1415.

أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، الناشر صدقي محمد جميل، عشرة مجلدات. بيروت: دار الفكر، 1999/1420.

أبو حيّان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل، ثلاثة عشر مجلدًا. الناشر: د. حسن هنداوي، د مشق: دار كنوز إشبيليا، بلا تاريخ.

أبو حيان، محمد بن يوسف، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، الناشر سدني جلبفر نيوهافن، نيوهافن: الجمعية الشرقية الأمريكية،1947/1366.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، الناشر د. عبد العال سالم مكرم، بيروت: دار الشروق، 1981/1401.

الخفاجي، شهاب الدّين أحمد بن محمد، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الرّاضي، ثمانية مجلدات. بيروت: دار صادر، بلا تاريخ.

الدّسوقيّ، محمّد بن أحمد، حاشية الدّسوقيّ على شرح السّعد على تلخيص المفتاح للقزويني (ضمن شروح التلخيص)، أربعة مجلدات. بيروت: دار الإرشاد الإسلاميّ، بلا تاريخ.

الرازي، فخر الدّين محمّد بن عمر، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، الناشر نصر الله حاج مفتي أوغلو, بيروت: دار صادر، 1425/ 2004.

الراغب، أبو القاسم الحسين بن محمد،"أصل"، المفردات في غريب القرآن، دمشق: دار القلم، 1992/1413.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري، معاني القرآن وإعرابه، الناشر عبد الجليل شلبي، خمسة مجلدات. بيروت: عالم الكتب،1988/1409.

الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل، أربعة مجلدات. بيروت: دار الكتاب العربي، 1987/1406.

السامرائي، د. فاضل صالح، معاني النّحو، أربعة مجلدات. الأردن: دار الفكر، 2000/1421.

السبكي، بهاء الدين أحمد بن علي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (ضمن شروح التلخيص)، أربعة مجلدات. الناشر د. عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصريّة.

ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النّحو، الناشر عبد الحسين الفتلي. ثلاثة مجلدات. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996/1352.

السّكّاكيّ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، الناشر نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلميّة،1987/1407.

السّمين، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحد عشر مجلدًا. الناشر د. أحمد الخرّاط، دمشق: دار القلم، بلا تاريخ.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، أربعة مجلدات. الناشر عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988/1409.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص،"رهن"الناشر خليل إبراهيم الجفّال، خمسة مجلدات، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1996/1417.

السيوطي، عبد الرّحمن بن أبي بكر، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (رسالة دكتوراه)، ثلاثة مجلدات. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين،1426/ 2005.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، الناشر عبد العال سالم مكرم، الكويت، سبعة مجلدات. دار البحوث العلمية، الكويت 1977/1399.

الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الناشر د. عياد بن عيد الثبيتي، عشرة مجلدات. مكة المكرّمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 2007/1428.

الصاوي، شرح ديوان الفرزدق، الناشر، عبد الله إسماعيل الصّاوي، مصر: مطبعة الصّادي، 1936/1355

الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، سبعة عشر مجلدًا. الناشر د. جميل بني عطا، دبي: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، 2013/1434.

ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي، التحرير والتنوير. ثلاثون مجلدًا. تونس: الدار التونسية للنشر، 1984/1404

عباس، حسن، النّحو الوافي، أربعة مجلدات، القاهرة: دار المعارف، بلا تاريخ.

ابن عربشاه، عصام الدّين إبراهيم بن محمد، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، الناشر د. عبد الحميد هنداوي. مجلدان. بيروت: دار الكتب العلميّة، 2001/1422.

ابن عَلَس، المسيّب بن علس، شعر المسيّب بن علس: الناسر د.عبد الرحمن الوصيفي، القاهرة: مكتبة الآداب، بلا تاريخ.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، "أصل". معجم مقاييس اللّغة، الناشر عبد السلام هارون، ستة مجلدات، دار الفكر، 1997/1399.

الفارسي، أبو عليّ الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، ستة مجلدات. الناشر: د. عوض بن حمد القوزي،1990/1420.

الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، سبعة مجلدات. الناشر بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دمشق: دار المأمون للتراث،1993/1413 .

الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد، المسائل المنثورة، الناشر مصطفى الحدري، دمشق: مجمع اللغة العربيّة،1986/1406.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، الناشر أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي،

ثلاثة مجلدات. القاهرة: دار الكتب،1955/1375.

الفيومي، أحمد بن محمد، "أصل"المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، بيروت: المكتبة العلمية، بلا تاريخ.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، المعاني الكبير في أبيات المعاني، الناشر د. سالم الكرنكوي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، ثلاثة مجلدات. الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، 1949/1368.

القزويني، جلال الدّين محمد بن عبد الرّحمن، الإيضاح في علوم البلاغة: الناشر د.عبد المنعم خفاجي،ثلاثة مجلدات. بيروت: دار الجيل، بلا تاريخ.

الكفويّ، أيّوب بن موسى، "الأصل". الكلِيَّات (معجم في المطلحات والفروق اللّغويّة)، الناشر عدنان درويش- محمّد المصريّ، بيروت: مؤسّسة الرّسالة،بلا تاريخ .

ابن كيكلدي، صلاح الدين أبو سعيد خليل الدمشقي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، الناشر حسن موسى الشاعر، عمان: دار البشير،1990/1411.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، خمسة مجلدات. الناشر عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بلا تاريخ.

المرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ثلاثة مجلدات. الناشر عبد الرحمن سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي،2008/1429.

المغربيّ، أحمد بن محمّد بن يعقوب، مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح(ضمن شروح التلخيص)، أربعة مجلدات. بيروت: دار الإرشاد الإسلاميّ، بلا تاريخ.

لميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم، مجمع الأمثال،. الناشر محمد محيي الدين عبد الحميد، مجلدان، بيروت: دار المعرفة، بلا تاريخ.

الهاشمي، أحمد بن إبراهيم، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، الناشر د. يوسف الصميلي، بيروت: المكتبة العصرية، بلا تاريخ.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الناشر: يوسف البقاعي، أربعة مجلدات، دار الفكر، بلا تاريخ.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الناشر د. عبد اللطيف محمد الخطيب، سبعة مجلدات. الكويت: السلسلة التراثية،1421/ 2000.

ابن همّام، عبد الله بن همّام، شعر عبد الله بن همّام، الناشر وليد محمد السّراقبي، أبو ظبي: مركز جمعة الماجد،

.1996/1417

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، شرح ديوان المتنبي، بلا تاريخ.

ابن يعيش، محمّد بن عليّ، شرح المفصّل للزمخشري، ستة مجلدات. الناشر إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001/1422.

❋ ❋ ❋

bilimname XXXVIII, 2019/2, 781-786
Arrival Date: 29.05.2018, Accepting Date: 13.09.2018, Publishing Date: 30.04.2019
doi: http://dx.doi.org/10.28949/bilimname.582915

HÂL CÜMLESİNİN KURAL DIŞI KULLANIMI:
Nahiv ve Belagat Açısından Bir Değerlendirme

Zekeriya KASAP[a]

Geniş Öz

Bu çalışma, birçok nahiv ve belagat âliminin "hâl" cümlesi konusunda kural dışı kullanım olduğuna hükmettiği meselelerin incelenmesini hedeflemektedir. Bu da öncelikle kuralın ne olduğunu belirtmekle ve âlimlerin, hâl cümlesi türlerinden hangilerini kural dışı kullanım olarak nitelediklerini ya da kural dışı olarak tevil ettiklerini, ayrıca onların araştırma ve tahlil metotlarını incelemekle mümkün olacaktır. Bu konu ile ilgili ulaşılan hüküm ve önermeler hem erken dönem hem de geç dönem âlimleri arasında ihtilâflıdır. Çalışmada incelemeci bir metot kullanılmıştır. "Hâl" cümlesinin kural dışı kullanımının en belirgin örnekleri mümkün olduğunca araştırılmış ve bu kullanımın, Kur'ân-ı Kerîm'deki İ'câzî yönleri ile edebî metinlerdeki sanatsal yönlerinin tespit edilmesine uğraşılmıştır. Ancak bazı âlimlerin kural dışı kullanımın teviline dair içtihadlarında tevakkuf edilmiştir. Meselelerin izahında "benzerlik" ve "karşılaştırma" terimlerinin etkisi açıklanmıştır. Çalışmayla aslında konunun, kural dışı olan ancak Arapların kullandığı dil olgularının doğruluğu ya da yanlışlığının tespit edilmesine dayandığı sonucuna ulaşılmıştır. Her ne kadar bazı büyük âlimlerin hâl cümlesinin kural dışı kullanımının teviline dair, sağlam bir fikrî alt yapı ile Arap dilinde makbul dayanağa sahip olan isabetli görüş ve içtihadları bulunsa da nahiv kurallarına dayanmadığı kanaatine varılmıştır. Bununla birlikte kullanıldığı yer gereği Arap kullanımına dayanan dil olgularını merkeze alan metot ile yaygın ve alışılmış olan nahvî yöntemi dikkate alan metot arasında büyük bir fark bulunmaktadır. İki metot arasındaki ince farkların ortaya koyulabilmesi için de meselenin uygulama yönü ön plana çıkmaktadır. Nitekim birinci metodun temelinde anlam bulunurken anlama hiç önem vermeyen ikinci metodun dayanağı kural ve

[a] Öğr. Gör. Dr., Afyon Kocatepe Üniversitesi, zkassab@aku.edu.tr

kuralın sürekli uygulanmasıdır.

Bu çalışmada tartışılan önemli fikirler aşağıdaki gibi özetlenebilir:

1- Bazı nahiv âlimleri kural terimini, nahiv sisteminin sürekliliğini gerçekleştirmek için araç saymıştır. Bu şekilde kural dışı kullanılan “hâl” cümlesini tercih edilen ve yaygın olan aslına geri döndürmeye çalışmıştır. Bazıları ise bu terimi ölçü kabul etmiş ve bununla “hâl” cümlesinin kural dışı kullanılan bazı türlerinin başka örneği bulunmayan tek kullanım olduğuna hükmetmiştir. Yine bu kuralla diğer “hâl” türleri arasındaki farkların sınırını çizmeye çalışmıştır. Bu çalışmayla her iki grup âlimlerin murad edilen manaya ulaşma yöntemlerinin özellikleri araştırılmıştır. Âlimlerin bu iki yöntemden hangisine genel olarak yöneldiği ya da cumhura muhâlefet eden kimi âlimlerin nereye yöneldiği ve hangi görüşün daha doğru olduğu üzerinde durulmuştur.

2- Kuralın ne olduğu ve kural dışı kullanımın sınırı hakkında bazı nahiv ve belagat âlimlerinin hükümleri arasında çelişki bulunup bulunmadığı da bu çalışmada tartışılan konulardan biridir. Nitekim “hâl” cümlesinin kural dışı kullanımının bazı türleri hakkında bir kısım âlimin aşırı yorumları bulunmaktadır. Çalışmada bunun neden ve sonucu üzerinde durulmuştur. Özellikle “ism-i fâil”in “fiil-i muzari”ye zaman, hadese delâlet ve fâili açısından benzerliği ile “fiil-i muzari”nin “ism-i fâil”e amel etme açısından benzerliği demek olan “benzerlik” terimi gibi nahiv ve belagat âlimleri arasında ihtilâflı olan bazı terim ve kavramlar, konunun merkezinde yer almaktadır. “Hâl” cümlesinin içerdiği anlamın, “hâl”in kaydı ile zamansal olarak karşılaştırılması demek olan “karşılaştırma” terimi de böyledir. Zira bu sadece “ism-i fâil” ve “fiil-i muzârî”de söz konusu olabilir. Çünkü her ikisi de “şimdiki zaman” anlamı içermektedir ve “hâl”e uygun olan zaman, diğer zamanlar değil, “şimdiki zaman”dır.

Sonuçta fasih üsluplardan birçoğunun yanlış uygulanmasına yol açan teville ilgili birtakım sorunlar meydana gelmiştir. Tevil; nahiv, belagat ve tefsir âlimlerinden hiçbirinin geri durmadığı dil ilminin temel bir metodu olduğuna göre, özellikle “Te'vîlü'l-Kur'ân”da mananın hiç hesaba katılmadığı ve sanatsal değerinin göz ardı edildiği tevil şekilleri bulunmaktadır. Özellikle bazı âlimlerin tevillerinde kabul edilemeyecek derecede zıtlıklar bulunmaktadır. Makam gerektirmediği hâlde yapılan “hazıf” tevilleri buna örnek olarak zikredilebilir.

3- Bu çalışmayla cevap bulunması istenen sorulardan biri de şudur: Âlimlerin “hâl” cümlesinin kural dışı kullanımına dair tespitleri cümlenin makamıyla irtibatlı mıdır? Veya âlimlerin bir kısmı “hâl” cümlesinin içerdiği anlam ile

makam arasında bağlantı kurmuş mudur? Bu hususta derin tahlilleri bulunmakta mıdır? İbare oluştururken farklı manalar içinden tercihte bulunabilmişler midir? İncelemelerinde önemli sonuçlara ulaşmışlar mıdır?

4- Bu çalışmayla birlikte nahiv âlimlerinin, makamın gerektirmediği birçok tevilinin, özellikle Kur'ân-ı Kerîm, Arap şiiri ve diğer ilmî yazılarla ilgili tevillerinin tekrar düşünülmesine kapı açılması mümkün olacaktır. Öte yandan bu tarz yanlış teviller, farklı metinlerin tevilinde nahiv metodunu kullanan birçok belagat ve tefsir âliminin tevilinde az bulunmaktadır. Bunun nedeni ya kuralı sürekli olarak uygulamaları ya da belirli bir grup nahiv âlimine taassup derecesinde bağlılıktır. Nitekim Basra ve Kufe nahiv âlimlerinin durumu böyledir. Nahiv konusunda belirli bir mezhebi taklit etmek ve onların belirttiğine tıpatıp uymak, fikri gelişimin kapanmasına sebep olmuştur. Metinlerin tevil ve tefsirinde tabi olduğu nahiv ekolunun dışına çıkan az sayıda âlim vardır. Bu nedenle erken dönem âlimlerin ortaya koydukları dil ilmi ile ilgili mirasın yeniden okunması gerekmektedir. Tabii ki, farklı şerh ve hâşiyelerden istifade edilmelidir. Çünkü bazı şârihler bize kadar miras olarak gelen dilsel çıkarımları tenkid etmiş, çok önemli derecede sanatsal dil tahlilleri sunmuşlardır.

Yukarıda sayılan nedenlerden ötürü bu çalışmayla araştırmacıların, âlimlerden kendilerine miras kalan hükümleri yeniden düşünmesi ve iyice tahlil etmesi önerilmektedir.

Anahtar Kelimeler: Arap Dili ve Belagatı, Nahiv, Belagat, Hâl Cümlesi, Kural Dışı Kullanım.

bilimname XXXVIII, 2019/2, 784-786
Arrival Date: 29.05.2018, Accepting Date: 13.09.2018, Publishing Date: 30.04.2019
doi: http://dx.doi.org/10.28949/bilimname.582915

THE CHANGE IN CURRENT SENTENCE STRUCTURE:

A Rhetorical and Linguistic Study

Zekeriya KASAP[a]

Extended Abstract

This study aims at examining the most ımportant linguistic phenomena of sentence change, according to what grammarians and rhetoricians call the terms of “origin” and “off origin” showing their methods in analysis and the resultant problematic issues. The study follows the grammatical problem, it is genesis, directions. And it is final resolution. Many different distortion, excesses and aberrations in the interpretation and analysis of problem, both modern and old, are shown. Given examples from the Quran, poetry and proverbs are substantiated to clarify and point this grammatical change. This study shows how context is to be considered the cannon for what could be considered correct, rather than the grammatical craftsman.

The main findings of this research can be summarized as follows:

1- Some scholars have taken the term "origin" as a way to achieve the regularity of the grammatical system through the response of the current types of sentence that have emerged from the origin to their most common or common origin, while others have made it a criterion or a criterion that measured the uniqueness of some of the current sentence types, And were able to identify the differences between them.

2- The study showed that some of the grammar and grammar of the grammarians and grammarians have been disrupted in the determination of the original and what is out of it, in the interest of the grammatical industry, even at the expense of the meaning, and what is required by the maqam and

[a] Lecturer, Afyon Kocatepe University, zkassab@aku.edu.tr

the consequent exclusion of some of the explicit methods required by the maqam , Or to add words and tools uttered by the context, and does not reveal the meaning, and aborts the place, towards the assessment (may) with the past, and the assessment of the beginner with the present associated with the wow, and appreciation of the wow in the nominal sentence. It was the concept of wrestling, ie, the foreplay of the present verb of the actor's name in time, the significance of the event and its effect, and the rivalry of the actor's name for the act at hand. As well as the concept of comparison, ie the comparison of the content of the case has not made it a constraint in time, and this is not - in some - except in the name of the actor, and in the current act similar to the name of the actor, to show them on the present time appropriate for the situation without the other times, I have made some of them behave this course in the interpretation and exclusion of the rhetoric of the methods. If the interpretation is an original approach in the linguistic thought of the grammarians, interpreters, and philosophers in general, no one can compete with them, especially in the interpretation of the Holy Qur'an, it is acceptable to him not at the expense of the meaning and its artistic value, especially since some of these interpretations are contradictory among themselves. Towards an unacceptable. From about the deletion without requiring the title to do so.

3- Deep in the place in which they appear and were able to trade different meanings according to the composition of the phrase and reached great results in their analysis.

4- This study can open the door to reconsider many of the interpretation of the grammarians that do not fit with the requirements of the place, in their interpretations of the Koran and Arabic poetry, and other arts of different say. This is the case with many of the linguists and interpreters, who took the course of the grammarians in interpreting the various texts; to expel them from al-Qa'idah, or because of the intolerance of a certain group, as in the case of the visual and the Caucasian, The grammatical approach is the reason for the closure of what each group says, and the commitment to what they say is the same as the powerful force. And almost do not find out from the scholars on the words of his group in the interpretation and interpretation only rare. Therefore, openness should be opened to the rereading of the ancient scientific heritage of the ancients, and to the use of various annotations and annotations. Some commentators have been able to criticize many inherited linguistic interpretations and to provide linguistic technical analyzes of great importance and relevance to the denominator contained therein. Therefore, I suggest that the scholars reconsider their rulings on

these footnotes as a matter of pale heritage, without having to study and analyze them, and reconsider this uncritical critical linguistic heritage.

Keywords: Arabic Language and Rhetoric, Grammar, Rhetoric, Current Sentence, Change.